حكاية

جلاد دنشواي

صلاح عيسى






تليجرام
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
باحثون
محمد خطاب

حكاية
جلاد دنشواى

صلاح عيسى

وزارة الثقافة



سلسلة
حكاية مصر

تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

• حكاية.. جلاد دنشواى
• صلاح عيسى
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة - 2010م
128ص. 5ر13 × 5ر19 سم
• تصميم الغلاف: د. خالد سرور
• المراجعة اللغوية: على إسماعيل درويش
حسن النجار
ممدروح المتولى
• رقم الإيداع: ٢٤٩٦٠/ ٢٠١٠
• الترقيم الدولى: 978-977-704-421-9
• المراسلات:
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالى: 16أ شارع أمين سامى - قصر العينى
القاهرة - رقم بريدى 11561
ت: 27947891 (داخلى: 180)

• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096



سلسلة شهرية للشباب تعنى بنشر تاريخ مصر



حكاية.. جلاد دنشواى



١٨٧٢ : ابراهيم افندى الهلباوى تاجر الأقطان بالعطف



١٨٩٢ : ابراهيم بك الهلباوى المحامى

الفصل الأول

الصعود إلى القمة

اسمه إبراهيم الهلباوى

على المستوى العام، عرفه الناس باعتباره واحدا - من أعظم المحامين الذين أنجبتهم مصر.. إن لم يكن أعظمهم على الإطلاق، أما - على المستوى الشخصى - فإن حياته كانت تراجيديا مصرية فاجعة..

فقد كانت سيرته نموذجا تقليديا لقصة حياة البطل الذى يخطئ مرة واحدة، فتودى به خطيئته، ويظل يجاهد العمر كله لكى يحصل على الغفران فيوصد الشعب قلبه دونه، ولا يرق له، وهو الشعب الطيب القلب، الحنون، الذى طالما غفر لكثيرين، وعفا عن كثيرين.

ذلك رجل تغنى به الناس ، دخل حياتهم اليومية ، فقالوا فيه الأمثال ، ورووا عنه الفكاهات والأساطير ، وأحبوه كأعظم ما يكون الحب ، وكرهوه كأعظم ما يكون الكره .

وصفه الأستاذ «عباس محمود العقاد» مرة بأن «كان ذلاقة لسان لا تطيق نفسها ولا تريح صاحبها» .

وقف مرة يترافع فى قضية مدنية ، وكان يقرأ القضايا بسرعة ويعتمد على بديهته ، وفى أثناء المرافعة تنبه موكله إلى أن الأستاذ قد نسى ، وأن ما يقوله الآن هو حجج الخصوم ، فهمس له بذلك ، وأدرك هو الموقف ، فقال على الفور دون أن يرتبك أو يتعثر لسانه ، أو يغير نبرات صوته : هذه هى حجج خصومنا . . ولكنها واهية ، وبدأ بسرعة يرد عليها بنفس البلاغة !

وصفه معاصروه ، فقالوا إنه كان «أبلغ طلاب المرحمة طوال أكثر من نصف قرن» .

رجل كان ينتمى لعصر غريب كانت القدرة على الكلام ، هى أعظم قدراته ، وأجدرها بالاحترام ، وهى التى تمنح «المكانة» وتوزع الحظوظ .

يقول فلاح لآخر محتدا :

- والله لأقتلك وأجيب «الهلباوى» . . ذلك أنه مهما كان تورط المجرم وفداحة الجرم ، فإن «الهلباوى» قادر على الحصول على البراءة .

ويذهب ابن بلد إلى الجزار ليشترى ، ربع أقة من اللسان ويهوله الثمن المطلوب .

فيصيح :

- ليه . . هو اللسان «الهلباوى» . .

ذلك أن الرجل كان بليغا كأعظم ما تكون البلاغة ، فصيحا ، ذرب اللسان ، قادرا على المناظرة ، ماهرا فى المناورة ، ولاعبا لا يشق له غبار ، فى صراع المنطق ، ومباريات الحجة ، وسباق البراهين ، يناقش رأيا فيدعمه بألف دليل ، ويناقش ما يناقضه ، فيدعمه بألف دليل .

ذلك رجل كان يقف فى المحكمة فيهز مصر كلها ، إذا ما أراد أن يستثير عواطف القضاة وحوح وولول وبكى وذرف الدموع . . وقد يبكى بعدما يضحك ، أو يقطع النحيب ليضحك بأعلى صوته .

وحتى فى ملامح جسده كان نموذجا للعملاق : طويل القامة جدا . عريض الكتفين ، ملامح وجهه البيضاوى بين الاسمرار والاحمرار ، كل شىء فيه طويل : شاربه ، ذراعاه ، كتفاه ، أنامله ، وبالطبع لسانه .

عمر حتى زاد عمره على الثمانين . . شاخ كل شىء فيه ووهن عظمه ، واشتعل الرأس شيبا .

شىء واحد بقى قويا ، فتيا ، عصيا على الشيخوخة ، مقاوما للفناء : لسانه ! !

ذلك الرجل الأسطورى الذى كان القطار يقف له ، حيث لا يقف لأحد ، فى محطات صغيرة أو على مشارف المدن الكبيرة ، والذى قام قطار خاص مرة لكى يقله إلى جلسة فى إحدى المحاكم .

طلب ملوك وأمراء ودّه ، وكسب مئات الألوف من الجنيهات ، وخسرها كلها حتى عاد كما بدأ فقيرا لا يملك شيئا ، لكنه مع ذلك بدأ من جديد . . ومات وهو مستور أو يكاد .

محامى «الظروف المخففة» الذى يلتمس العذر للمتهم المدان ، وينقذه ببراعته ، وقوة منطقه مما ارتكبت يداه ، يقامر بكل شىء فى «القضايا اليائسة» وينجح دائما فى فك حبل المشنقة عن عنق المتهم الذى ثبت عليه الاتهام .

لكنه على الرغم من هذا كله - وتلك هى المأساة - لم ينجح فى التماس العذر لنفسه لأن ذنب إبراهيم الهلباوى كان مما لا تصلح معه ظروف مخففة .

فشل «أعظم طلاب المرحمة» فى طلب الرحمة لنفسه من الشعب . عجز محامى الظروف المخففة ، أن يقنع «محكمة الشعب» بأن لديه ظرفا مخففا يستحق الأخذ به .

وعلى امتداد ثلاثين عاما طويلة ، حاول أن يكفر عن ذنب

ارتكبه، مستخدما كل طاقاته المذهلة، كل فصاحته، لسانه الذهبى، قدرته الفذة على المناظرة، لكى يقنع رجل الشارع - الجاهل الأمى الذى تبهره البلاغة - ببراءته، أو حتى توبته ففشل، أصم الشعب أذنيه، وأغلق قلبه، وغلظت عواطفه، وصمد - وهو الرقيق الحنون، المتفاهم، أمام ولولة «الهلباوى» ووحوحته. وبكائه وضحكه، وأبى أن يغفر أو يعفو، لأن ذنب «الهلباوى» كان مما لا تصلح معه ظروف مخففة، أو ما يجوز أن يقيد فى كشوف المرحمة.

بيد أن تراجيديا «الهلباوى» - بعد ذلك كله - تطرح قضية جيل كامل من المثقفين المصريين، عاش على أرضها فى تلك السنوات المريرة التى أعقبت هزيمة الثورة العرابية، وتصفيتها وإجهاض كل الأحلام التى تعلقت بها، وتلفت حوله، فلم يجد فى نفسه شجاعة لا ستئناف المقاومة، أو للدفاع عن أحلامه. فانغلق على نفسه، وعاش لها، وكرس عمره لعملية صعود فردى مضن، وأصبح كل هدفه، أن ينجح، بتلك المقاييس التجارية للنجاح: الشهرة والمال والمجد، وإتقان العمل الفنى، والتفوق فيه. ضاقت دائرة الانتماء، من الوطن إلى الأسرة، ثم إلى الفرد، وسادت أيامها نظرية تقول: إن «الوطنية»، هى أن يؤدى الإنسان واجبه

بإخلاص ، وأن يتقن عمله ، ويتفوق فيه ، وألا يمد نشاطه إلى ما عداه ، ومع أن الفكرة لم تكن خاطئة تماما ، إلا أن مكمن الخطر فيها ، هو النظر إلى الواجب الإنسانى العام ، تجاه الوطن ، باعتباره نقيضا لأداء الواجب الفردى ، تجاه النفس والأسرة والمهنة .

جيل كانت كل عناصره تنتمى لنفسها وتنكمش على نفسها فى الأساس . وتحدد موقفها من كل شىء على أساس ارتباط هذا الشىء بمطامحها الفردية . . وفى ظنها دائما أنها بتفانيها فى أداء هذا الواجب ، إنما تقوم بكل ما هو مطلوب منها للوطن . . وللإنسان .

وربما لم يخطئ أحد من هذا الجيل خطيئة «الهلباوى» .

لكن خطيئته ، كشفت كل سوءات هذا الموقف المأساوى . . وأدانته إدانة ساحقة . . فكانت تحذيرا ونذيرا للآخرين .

يقول الأستاذ «يحيى حقى» :

- مسكين «إبراهيم الهلباوى» . . هذا الرجل الذى كانت شهرته مضرب الأمثال . . لا أعرف أحدا من ساسة مصر . . تجرع مثله العذاب علقما ، وصابه كأسا بعد كأس . . سنين طويلة تكاد تكون هى عمره كله .



ككل الجيل، أو معظمه، ولد «إبراهيم الهلباوى» فى أسرة لا تبيت جائعة، ولكنها أيضا لا تبيت ممتلئة المعدة تماما.

كان والده، مغربى الأصل، تمصر وأقام ببلدة «العطف» بمديرية البحيرة، وعندما بلغ «إبراهيم» الثانية عشرة - ودّع أسرته وشد الرحال إلى القاهرة لكى يتزود من العلم بالأزهر الشريف.

كان «الأزهر» أيامها محط كل الذين يرغبون فى التزود من العلم، وكل الذين يريدون لأنفسهم مهنة تحميهم من السقوط فى هوة الفقر. وكانت تلك سنوات «الوالى محمد سعيد» الأخيرة. والأجانب يملئون مصر، والشاب الريفى القادم من بلدة «العطف» يحلم بمستقبل سعيد، وفى «الأزهر» تتكشف مواهبه الفطرية، وتتبلور شخصيته المميزة، كمشروع متمرد عظيم، يتعلم أصول الفقه على المذاهب الأربعة، ويرفض «المالكية» لأن شيخهم لم يعجبه، ويذهب إلى «الحنفية»، وفى دروس النحو والمنطق والبلاغة يشاكس الشيوخ فيطردونه من الدرس، فينتقل إلى عمود آخر، ويختار أساتذة آخرين!

فى بداية السبعينيات من القرن التاسع عشر - وكان قد مضى عليه أربع سنوات وهو يدرس فى «الأزهر» - حط رحاله فى مصر

رجل غريب اسمه «جمال الدين الأفغانى» كان موزع ثورات وناشر قلاقل، ومفكرا مقلقا للذين يحكمون ولمن يحكمونهم.

وفى «قهوة متاتيا» بميدان العتبة حيث تعود أن يجلس، وفى منزله حيث تعود أن يلتقى بتلامذته. تعرف عليه «الهلباوى».

كان «الأفغانى» قد ساح سياحته الطويلة فى بلاد المسلمين، يتحدث عن الثورة التى يحلم بها ضد الاستعمار الأوروبى، وعن الاحتجاج الذى لا بد أن يشمل علماء المسلمين، فيخرجهم عن التبعية الآلية للسلف صالحا كان أو طالحا، ويسمح لهم باستخدام عقولهم، لتفسير الدين تفسيرا يخدم الحياة، ويفيد فى بناء دولة إسلامية قوية.

كان «الأفغانى» «لوثريا» فى جوهره، يسعى إلى حركة احتجاج كتلك التى قادها «مارتن لوثر» ضد الكنيسة الكاثوليكية، هادفا إلى تجديد الفقه الإسلامى وبعث الروح العقلانية فى أنحاء البلاد الإسلامية وبين جماهير المسلمين.

وفى «الأزهر» ثم فى «قهوة متاتيا» وفى منزله - التقى «الأفغانى» بالرجال الذين أصبحوا فيما بعد أخلص تلاميذه، والذين أثروا فى تاريخ مصر، كما لم يؤثر جيل آخر. التقى بـ«محمد عبده» و«عبدالله النديم» و«سعد زغلول»، وعشرات غيرهم من مثقفى الجيل، وكان أصغر هؤلاء جميعا: «إبراهيم الهلباوى».

وتمر سنوات وهو يتعلم على «الأفغانى» كل ما كان يدعو إليه، فينبهر بالمنطق الجديد الذى جاء به.

لقد حلل الشيخ الفلسفة وكانت حراما على أعمدة الأزهر، وتحدث فى السياسة وتنظيم الأمم والشورى.. والسنوات تمر.. و«الهلباوى» يدنو من إنهاء دراسته ولم يبق إلا القليل، ويحصل على «شهادة العالمية»، أرفع شهادات الأزهر آنذاك، والنقود تأتى من «العطف» لتذوب فى جولاته الطويلة على مقاهى القاهرة، وهو لا يدخل الامتحان، ويؤجله عاما بعد عام.

فى تلك السنة - ١٨٧٩ - خلع «الخديو إسماعيل» عن العرش بإرادة وأمر الدول الأوروبية وتولى ابنه «توفيق» أريكة الخديويه، فأسند الوزارة إلى «مصطفى رياض باشا».. فكان أول ما فعله أن نفى «الأفغانى» من البلاد.. لكنه بعد أشهر كان يسند إلى تلميذه «الشيخ محمد عبده» منصب رئيس تحرير «الوقائع المصرية» الجريدة الرسمية للحكومة.

وبحث «الشيخ محمد عبده» عن بعض مريدى «الأفغانى» ليساعدوه فى تحرير «الوقائع» واختار منهم ثلاثة هم: «عبدالكريم سلمان» و«سعد زغلول» و«إبراهيم الهلباوى»، ويكتب ابن «العطف» فى الجريدة الرسمية الحكومية، لكنه بعد فترة يبدأ فى إثارة المتاعب متسائلا فى ضجيج: كيف يعطى



الوالى محمد سعيد



جمال الدين الافغانى

«عبدالكريم سلمان» عشرة جنيهات فى الشهر، ويقبض «سعد زغلول» ثمانية جنيهات، ويأخذ هو خمسة فقط؟

وينتهى الخلاف بتركه العمل فى «الوقائع».

ها هو يعود إلى «العطف» بلا «عالمية» وبلا عمل، وليس لديه إرث يعتمد عليه، ولكن لديه عقل دله دائما أنه يستطيع أن يصل، ويختار تجربة حظه بالتجارة فى سوق القطن ويبدأ التجربة بشراء كميات قليلة من المزارعين، يبيعها للمحالج، ولكنه يكتشف أن سوق التجارة فى القطن يحتكرها الأجانب، وأن اليونانيين يملئون القرى، يجمعون القطن ويتاجرون فيه.. وينافسون أمثاله من صغار التجار حتى يكادوا يفلسون!

لكنه لم ييأس مع ذلك، واستمر فى عمله . . فى بلدة مجاورة لبلدته هى «صان الحجر» كانت هناك أراض واسعة يملكها «رياض باشا» ناظر النظار . . وحدث أن طغت عليها مياه الفيضان . . وكعادة ذلك الزمن سخر وكيل المديرية الناس لمقاومة ذلك الفيضان . وانتهز الوكيل الفرصة للانتقام من خصومه فحشر فى صفوف المسخرين بعض أبناء البيوتات المستورة . . ولم يعجب الحال «الهلباوى»، وفى منزله المتواضع بـ«العطف» كتب مقالا شديد اللهجة ندد فيه بصاحب الأرض، وبوكيل المديرية لأنهما يسخران الناس، وأسرع فأرسله إلى «جريدة التجارة».

وهاج «رياض باشا» . . وأمر بأن يرسل إليه «الهلباوى» مصفودا . . واستقبله المدير مهددا ومتوعدا، وقال له فى نهاية حديث الوعيد الطويل :

- إن لم تكف عن هذا أخرب بيتك .

رد عليه «الهلباوى» قائلا :

- . . لا أنت ولا أكبر منك يستطيع .

استفهم المدير مستنكرا فى لهجة وعيد :

- ولا أكبر منى؟!

أدرك «الهلباوى» أن المدير يريد أن يأخذ عليه إهانة «رياض باشا» الذى لا يوجد أكبر من المدير سواه، فتخلص بإحدى

قضايا المنطق التى كان يجيدها ، وقال :

لا بيت لى تخربه ، والقدرة لا تتعلق بالمستحيل .

ها هو جزء مما تعلمه من دراسته فى «الأزهر» يطفو ، لكنه يوظفه فحسب لإنقاذ نفسه ، رجل بلاغة هو ، قد يورده لسانه موارد التهلكة ، لكنه - هذا اللسان العبقرى نفسه - قادر على إنقاذه من أحرج المواقف .

وتسقط وزارة «رياض باشا» بعد مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ التى قاد «عرابى» فيها وحدات من الجيش المصرى إلى قصر عابدين ، ليطالب بالدستور ومجلس النواب .



٩ سبتمبر ١٨٨٢ : أحمد عرابى فى طريقة إلى ميدان عابدين

وتضىء مصر طوال عام ونصف العام بشرارات الثورة العرابية العظيمة، ويتكلم الناس، كل الناس. يقولون كل شىء وأى شىء.. مرة واحدة يذهب الخوف والرعب وحصار السنوات. وتضىء الشوارع بحرارة الكلمات.. أين كان «الهلباوى» فى كل هذا؟

ذلك الرجل الطويل اللسان، تلميذ «الأفغانى» ومحرر «الوقائع» الغاضب، تاجر الأقطان بقرية «العطف»، أين هو؟ ومن يتكلم إن لم ينطق - فى هذا المهرجان الكبير للكلام - لسانه المعجزة.

لم يكن ممكنا لرجل تعلم على «الأفغانى» ألا يهتز بالثورة، لكن الشىء المذهل، أن بعضهم وقف يتفرج عليهم، وأنهم جميعا تنكروا لها وخانوها عندما حان وقت الجد.

وقد أخذ «الهلباوى» موقفا حذرا من البداية.

وهو الموقف نفسه الذى أخذه «محمد عبده» فى البداية - ثم عدل عنه ليعود إليه.. بعد هزيمة الثورة - إنه مؤيد لها بقلبه.. لكنه حذر بقلمه ولسانه.

ذلك رجل حدد انتماءه منذ البداية، إنه مع نفسه فقط، لذلك كان - كما يقول مؤرخه الأستاذ «عبدالحليم الجندى» - «من الثوار، لكنه ليس مع الثوار ولا مع خصوم الثوار. إنه مع نفسه.. كان

كذلك فى العشرين، وفى الخمسين . . وفى الثالثة والثمانين يوم مات . . ليس مع أحد . . وقت يكون معه كل الناس» .

وتنتهى الثورة نهايتها الفاجعة، والغريب أن «الهلباوى» قبض عليه، ولكن الذين قبضوا عليه وأودعوه فى السجن هم الثوار لا أعداء الثورة .

وبعد هزيمة الثورة استبقاه الخونة فى السجن لكى يستشهدوا به على أن الثوار كانوا يسيئون معاملة المسجونين السياسيين ! غير أنه سرعان ما أفرج عنه، وعين سكرتيرا لـ«محمد سلطان باشا» رئيس مجلس النواب الذى تخلى عن الثورة مقابل مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه ولقب «سير» من «الملكة فيكتوريا»، ها هو تلميذ «الأفغانى» يعمل فى خدمة الخونة وبائعى أوطانهم . . وهو يتدرج فى المناصب حتى يصبح رئيسا لكتاب المجلس سنة ١٨٨٥، ثم سكرتيرا للبرنس «حسين كامل» - السلطان فيما بعد - بمرتب أربعين جنيها فى الشهر .



فى يناير ١٨٨٦ - وهو فى الثامنة والعشرين - احترف «إبراهيم الهلباوى» المحاماة .

والبداية مصادفة محضة، كان «البرنس حسين كامل» قد فصله من عمله، فوكل



الأمير (السلطان) حسين كامل

محاميا ليرفع له قضية تعويض عن فصله، وبينما هو يتابع مرافعة محاميه من مقاعد المتفرجين قرر مصيره بنفسه.

ها هو يجد مكانه أخيرا: هنا - فى قاعة المحكمة - يتاح له أن يتكلم، وأن يجلجل صوته، وأن يكون محط أنظار المتفرجين، ومطمح آمال المتقاضين.. وبعد أيام، كان قد تنازل عن دعواه، وبدأ يستعد للعمل فى المحاماة.



سعد زغلول فى شبابه

فى تلك السنوات، كانت المحاماة مهنة السفهاء والذين لا يجيدون شيئا إلا الكلام، وكان اسم المحامى مساويا لاسم «المزور».. لدرجة أن «سعد زغلول» قال فى خطبة له فيما تلا من سنوات: «إنى اشتغلت بالمحاماة متنكرا عن أهلى

وأصحابى . . وكلما سألنى سائل : هل صرت محاميا؟ أقول : معاذ الله أن أكون كقوم خاسرين» .

كان «سعد زغلول» - صديقه اللدود ، وزميله القديم فى تحرير «الوقائع» - قد احترف المحاماة فى نفس الفترة تقريبا ، ولعل هذا كان دافعه الخبىء للعمل فى المحاماة . . إن مصير الرجلين قد اشتبك سنوات ، وتناقض سنوات . واختلف حظهما من المجد والشهرة ، على الرغم من أنهما بدآ الطريق معا . . بل لعل الإحساس بمنافسة «سعد زغلول» والسعى لدخول سباق معه ، والانتصار عليه ، كان عقدة «الهلباوى» طوال عمره !

استأجر «الهلباوى» غرفة فى طنطا ، وضع فيها مكتبا قديما ، وعلق عليها لافتة ناحلة ، وبدأ يعمل ليل نهار وبلا كلل ، يسافر إلى القاهرة أحيانا لبعض المسائل المتعلقة بمكتبه .

وفى إحدى هذه الرحلات قرر أن يتزوج . . ولأنه هو «نفسه» لا يمكن أن يكون شيئا غير هذه «النفس» ، فإن الزواج عنده لا يعنى أكثر من وسيلة تمكنه من الوصول ، ولأنه ينتمى لأسرة لا تؤهلها مكانتها لمصاهرة الكبار ، فإن فى الباب الخلفى متسعا للجميع .

إن الزواج صفقة ، لا بد أن تفتح الباب للظهور والارتقاء والنجاح ، وإذن فليتزوج تركية أو جركسية ، هناك أنواع منهن لا يرفضن أمثاله ، هن «الجوارى البيض» أو «الكلفواتن» . . واختار واحدة كانت جارية

فى سراى الأميرتين «نعمت مختار» - و«فاطمة إسماعيل» - شقيقتا الخديو إسماعيل وتزوجها . . وعاد بها إلى طنطا . . كان «الجيل العرابى» أيامها يجتر هزيمته بأكثر من أسلوب للحياة . . ذلك أن الجراح التى عانتها الأمة بهزيمة الثورة ، كانت تطرح نفسها على الجيل . . وبدا لمعظم عناصره وخاصة المثقفين أن شيئا لا يمكن أن يصلح ما أفسده الدهر ، وإذن فلا أمل فى شىء .

الإمام محمد عبده أثناء قضائه فترة النفى فى بلاد الشام بسبب مشاركته فى الثورة العرابية

ولم يكن ذلك سوى مجرد تبرير لعجز الجيل عن أن يفعل شيئا ، وقناعٍ يخفى جبنه الطبيعى وذاتيته المغرقة وانعدام روح القتال فيه ، كان المثقفون المصريون ينتمون فى كتلتهم الكبرى إلى الطبقة الوسطى الصغيرة فى المدينة والريف ، أغلبهم انحدر

من أسر «مستورة» ، يزعمون أنها كانت ذات مجد أثيل وثراء عريض ، أودت به الأيام ، ومن هنا كان هدفهم كله أن يستعيدوا ذلك المجد الذى ذهب ، وفى رحلة الصعود الشاقة من أسفل السلم الاجتماعى إلى قمته - حيث النجاح والثروة والجاه - تآكلت إنسانيتهم بل وعاشوا فى ذلك الانفصام المرعب بين ما يؤمنون به ، وما يفعلونه ، كانوا جميعا ينتمون لجيل يؤمن بالحرية والديمقراطية والقومية ، ومع ذلك كانوا يسخرون مواهبهم فى خدمة الطغيان الفردى أو ممالأة الاحتلال أو السكوت عنه .

وفقط وفى موجات المد الثورى الجارفة ، عندما تتوهج الثورة فى عيون جماهير الصعاليك الواسعة كالبحر كان حماسهم يشتعل فيتقدمون الصفوف ثم ينكصون عند - أول عقبة - هاربين . . كان هذا هو ما حدث بعد هزيمة الثورة وانكسار «عرابى» وانهيار أحلام الاستقلال والحرية .

عاد «محمد عبده» من منفاه ليتنكر للثورة ، وليؤرخ لها بشكل مقزز ، واقفا حياته على إصلاح الأزهر فقط ، وهو الذى حلم يوما بإصلاح مصر كلها ، واكتفى بالدعوة إلى التربية والتهذيب والأخلاق الحميدة كبديل عن الاستقلال والديمقراطية . . لاعنا فى النهاية السياسة مستعيذا بالله من «ساس ، ويسوس ، وسائس ومسوس» .

وبدأ «سعد زغلول» عملية صعوده هو الآخر، فعرف الطريق إلى قصر الأميرة «نازلى فاضل» وترددت شائعات بأنها مغرمة به - ذكرها الزعيم «محمد فريد» فى مذكراته - ويقال إنها هى التى زوجت «سعد زغلول» من «صفية» ابنة «مصطفى فهمى باشا»، ولولا وساطتها، لما حدث - ولا فى الأحلام - أن يتزوج الفلاح ابن «إبيانة» من ابنة رئيس وزراء تركى، رأس الوزارة ثلاثة عشر عاما متواصلة، لأنه كان أطوع ساسة مصر للاحتلال البريطانى.

وهذا نفس ما فعله «الهلباوى».



أفواج متصلة من الموكلين تتجه إلى مكتبه. ذلك رجل اشتهر عنه أنه أبلغ المحامين فى مصر، تمر على المكتب وجوه ووجوه.. قضايا جنائية ومدنية وسياسية وحسبية ومالية وشرعية واقتصادية وتجارية وما إليها.

المحامى الريفى الذى بدأ بمكتب محاماة متواضع فى طنطا يصبح فى عام ١٨٩٣ مستشارا للأوقاف الخصوصية، ومستشارا عموميا لديوان عموم الأوقاف، وللخاصة الخديوية، ويصبح من حقه أن يلقى «الخديو عباس حلمى الثانى» فى أى وقت يشاء.. ليس هذا فقط بل أصبح صديق الخديو ونديمه، ونجم

حفلاته الذى لا يغيب ، ويصل الأمر به إلى معاملة الخديو معاملة الند للند . . ذهب يوما لمقابلته فى الإسكندرية فتأخر «الخديو» عن الموعد ثلاث ساعات ، أرسل إليه الخديو فى نهايتها يطلب إليه أن يلقاه فى «محطة سيدى جابر» تعمد «الهلباوى» أن يصل متأخرا خمس دقائق ، فلما لامه الخديو لتأخره ، أجابه :

- ولكننا انتظرنا سموكم ثلاث ساعات فى الظهر . . كان الزمن قد أصبح زمن المحامى والقاضى . . استقرت المحكمة كمؤسسة فى مصر ، وأصبحت من أهم مؤسسات ذلك الزمن .

كانت البلاد قد تحولت من دولة يديرها الولاة لحسابهم ، إلى دولة شبه منظمة تديرها مؤسسات وتحكم العلاقات فيها قوانين من كل نوع : مدنية وتجارية وجنائية . . وقوانين الأحوال الشخصية . . وبصرف النظر عمن كانت تخدمهم تلك القوانين ، فإن النتيجة المحققة لصدورها انتهت بأن تحول «المحامى» من نصاب أو مزور إلى «رجل ذى قيمة» يصدر قانون بتنظيم مهنته ، يقصر حق العمل فى هذه المهنة على من يحمل شهادة من مدرسة الحقوق ، وبدأ قدامى المحامين يتعلمون ؛ درس «الهلباوى» الفرنسية - مثله كسعد زغلول - وهو على مشارف الأربعين وأتقنها ، إذ كانت اللغة الشائعة فى المحاكم ، لأن القانون الفرنسى ، كان مصدر معظم القوانين المطبقة فى مصر .

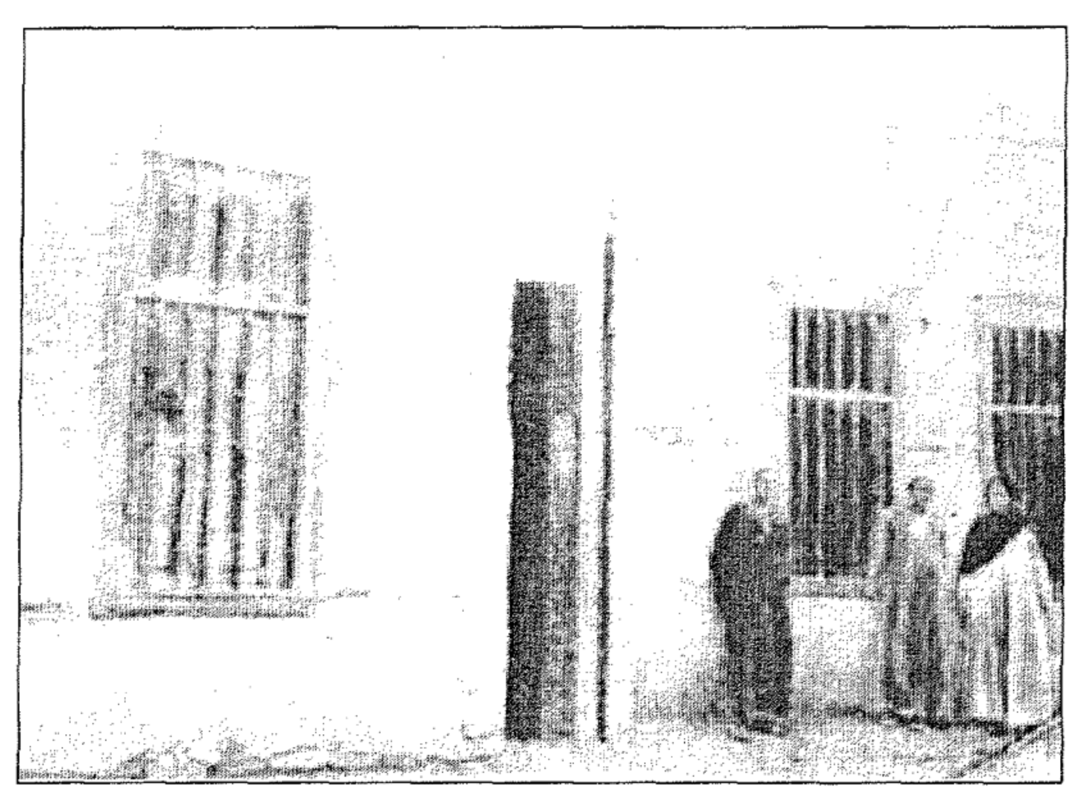
ها هو بعد عشرين عاما من العمل فى المحاماة يرتفع بجهده إلى ذروة المجد ؛ يروى فى مذكراته أنه فى بداية عمله فى المحاماة أخذ زوجته لتشكر سيداتها السابقات فى سرايهن . . وتجمعت حولها زميلاتها من الجوارى . وسألنها عن مهنة زوجها . فقالت إنه «أفوكاتو» ، ولأنهن لا يعرفن شيئا عن مهنة كهذه ، فقد استفتين باش أغا السراى فأفتاهن بأن «الأفوكاتو» هو «مزور أو نصاب» يومها لطمن الخدود ، على حظها التعيس وبكت زوجته .

بعد عشرين عاما من ذلك التاريخ . . أصبح «النصاب» نديما للخديو ؛ اقتنى أراضى شاسعة ، سكن القصور ، يقضى الصيف فى أوروبا ، يهتم بأناقته ، ويفصل ملابسه فى باريس ونيويورك ولندن . . يسافر إلى البحيرة فى آخر كل أسبوع ليتفقد مزارعه كأى لورد إنجليزى .

أقبلت الدنيا . . الكل راض . . الناس . . الصحف . . الخديو . . الوطنيون . . أصحاب الأراضى ؛ كل شىء الآن على ما يرام ؛ إنه فى القمة .

كان ذلك فى عام ١٩٠٦ .

مضت عشرون عاما . . وهو يعمل بالمحاماة . . إنه يطل على الخمسين . . فى تلك السنة ، سقط البطل من حالق . ذهب جهد العمر فى لحظة .



١٩٠٦، منزل عمدة دنشواى محمد الشاذلى

الفصل الثاني

يــوم دنشــواى



الأربعاء ١٣ يونيه ١٩٠٦

فى صباح ذلك اليوم، غادر «إبراهيم الهلباوى» القاهرة فى طريقه إلى عزبته بالبحيرة، ليتفقد أحوالها، ويستعد لاستقبال مدير مصلحة الأملاك الأميرية «المستر أنتونى» و«عبد العزيز بك أباظة» - مفتش المصلحة- اللذين كان مقررا أن يصلا إليها يوم الجمعة، ليكونا حكمين فى خلاف حاد، كان قد نشب بين «الهلباوى» وصاحب العزبة المجاورة له «أحمد خيرى باشا» - مدير ديوان الأوقاف - حول أحقية كل منهما فى شراء كوم سباخ من الأملاك الحكومية، تخلف عن تطهير المصرف الذى يمر

بأراضيهما ، وهو خلاف ظل يتصاعد حتى تحول إلى أزمة بين الاثنين ورأت المصلحة أن توفد مديرها ومفتشها ليعاينا الوضع على الطبيعة ، ويفصلا فى الخلاف بين المتصارعين على الاستفادة من الكوم .

ولأن القطار الذى استقله «إبراهيم الهلباوى» لم يكن يمر بمحطة «منوف» فإنه لم يشاهد كتيبة «الميجرو بين كوفين» إحدى كتائب جيش الاحتلال البريطانى التى كانت قد غادرت «القاهرة» فى صباح اليوم نفسه ، فى طريقها إلى «الإسكندرية» ووصلت إلى «منوف» بعد ساعات . . ولم يتح له أن يعرف تفاصيل الكارثة التى كانت قد بدأت تتخلق منذ اللحظات الأولى لذلك اليوم المشئوم .

كان الميجور «بين كوفين» - قومندان الكتيبة - قد اعتاد - شأن كثيرين من ضباط وجنود جيش الاحتلال - أن يمارس هواية صيد الطيور . . وقبل ثلاثة أعوام ، علم من زملائه الهواة ، أن قرية «دنشواى» - القريبة من «منوف» - تزدحم بأسراب هائلة من الحمام ، تعشش بين أغصان الأشجار الكثيفة التى تملأ الطريق الزراعى الموصل إلى القرية ، وتتجول بينها ، وبين أكثر من مائتى برج أقامها فلاحو «دنشواى» على أسطح بيوتهم ، وعلى حواف حقولهم وأجرانهم ، لإغراء الحمام

الشارد بالاستقرار فيها واستئناسه. ولما زار «كوفين» القرية، أذهلته وفرة أسراب الحمام بها، فانضم - منذ ذلك التاريخ - إلى هواة الصيد الذين كانوا يرتادون «دنشواى» لاقتناص الحمام.

وإذ وجد «الميجور كوفين» نفسه فى هذا الصباح، قريبا من «دنشواى» فقد أغرى أربعة من ضباط الكتيبة بأن يتوقفوا بالقرب منها، لتستريح الدواب، ويستريح جنود الكتيبة - وكانوا مائة وخمسين - بينما يتسلون هم بصيد الحمام، فتحمسوا للاقتراح؛ وبدأ «القومندان» يعد ترتيبات الرحلة - التى كان يعرفها بخبرته على امتداد السنوات الثلاث السابقة - فقابل مأمور مركز شرطة «منوف» وأبلغه أنه وزملاءه «الكابتن بول» والملازمين «بورثر» و«سميث» والطبيب البيطرى «الملازم بوستك»، سيتوجهون إلى «دنشواى» للصيد.

ولأن قيام ضباط جيش الاحتلال برحلات لصيد الطيور فى أنحاء القرى المصرية، وفى «دنشواى» ذاتها، كان من الأمور الشائعة، فإن مأمور شرطة «منوف» - الذى كان مشغولا بالإشراف على إطفاء حريق هائل حدث فى المدينة - اكتفى باتخاذ الإجراءات التقليدية. . فأرسل إشارة تليفونية إلى «فؤاد أفندى محمد» - ملاحظ نقطة شرطة «الشهداء»، التى تتبعها «دنشواى» إداريا - يخطره بالأمر.

وكلف الملاحظ - الذى كان مشغولا هو الآخر بتحقيق جناية مهمة - أحد أفراد النقطة وهو الأومباشى - العريف - «أحمد حسين زقزوق» . . بمصاحبتهم إلى القرية ، لتذكير العمدة بالتعليمات الرسمية المعروفة له ، فى حالة مرور وحدات - أو مجموعات - من جيش الاحتلال بقريته ، بأن يحسن

استقبالهم، ويسهل لهم ما يريدون، ويحول دون حدوث أى احتكاك بينهم وبين الأهالى.

غادرت الكتيبة «منوف» إلى «كمشيش» حيث عسكرت خارج البلدة على ضفاف «ترعة الباجورية» وغادرها قائدها وأربعة من ضباطها، بعد أن تركوا الضابط الخامس - الملازم «هارجريفس» - ليكون مسئولا عنها فى غيابهم.. وعبروا الترعة فى قارب نقلهم إلى «سرسنا»، التى تقع على الضفة الأخرى. وساروا مسافة قليلة على أقدامهم، حتى التقوا بعربتين تجرهما الخيول، أرسلهما، «عبدالمجيد باشا سلطان» - أحد أعيان قرية «الواط» (منشية سلطان) - لنقل الضباط إلى «دنشواى» والعودة بهم بعد الصيد، فاستقل كل واحدة منهما اثنان من الضباط، بينما كان الخامس يركب جواده، وصاحبهم الأومباشى «زقزوق» والمترجم «عبدالعال صقر»، بينما قاد العربتين اثنان من أتباع «عبدالمجيد سلطان» هما «بخيت سعيد» و«محمد العبد».

وفى الساعة الثانية بعد الظهر وصل الضباط الخمسة إلى الطريق الزراعى الذى يقع شمال «دنشواى»، وأخذوا يتفقدون الأشجار الكثيفة التى كانت أسراب الحمام تختفى بين أغصانها، وتركهم الأومباشى «أحمد حسين زقزوق» مع المترجم

«عبدالعال صقر» ، وتوجه إلى القرية ، ليخطر عمدتها - مختارها - «محمد الشاذلى» بوصولهم ، لكنه لم يجده فى دار العمودية ، إذ كان قد غادر القرية عند الفجر إلى عاصمة المحافظة - شبين الكوم - لحضور اجتماع لعمد المنطقة .

وفى طريقه للبحث عن نائب العمدة «الشيخ عمر زايد» ، وشيخ الخفراء «عامر عدس» ، ليخطرهما بالأمر ، التقى بأحد أصدقائه من فلاحى «دنشواى» هو «محمد درويش زهران» الذى دعاه لتناول الغداء معه ، فاستجاب للدعوة ، إذ كانت درجة الحرارة قد تعدت آنذاك الثانية والأربعين ، مطمئنا إلى أن الضباط الإنجليز فى حماية المترجم ، فضلا عن أن قائدهم كان يعرف المنطقة ، التى سبق له الصيد فيها خلال السنوات الثلاث السابقة .

لم ينتظر فريق الصائدين ، عودة الأومباشى «زقزوق» ولم يهتم بظهور العمدة ، وبدءوا - فور وصولهم إلى مشارف القرية - يختبرون بنادقهم ، ويملئونها بالخرطوش ، ويتفحصون ميادين الصيد ، بينما احتشد حولهم لفيف من أطفال القرية وصبيانها ، يتابعون ما يفعلون . . وسرعان ما انقسم الفريق إلى قسمين ، اختار أولهما - وكان يضم «الميجور كوفين» و«الكابتن بول» و«الملازم سميث» - أن يصطاد الحمام من بين أغصان الأشجار

على جانبى الطريق الزراعى. بينما ابتعد الآخران - وهما «الكابتن الدكتور بوستك» و«الملازم بورثر» - قليلا عن بقية الفريق، حتى وصلا إلى أجران القمح المتاخمة للطريق الزراعى.

كان الوقت هو موسم حصاد القمح ودرسه وتذريته.. وقد امتلأت الأجران بأكوام هائلة من عيدانه الصفراء المحملة بالسنابل، يجرى درسها تحت عجلات «النورج» القاطعة، تمهيدا لتذريتها فى آلات خاصة، تفصل حبوب القمح عن «التبن» المتخلف عن طحن العيدان، وهو موسم تسعد له أسراب الحمام، التى كانت تحط على الأجران لتلتقط حبات القمح. ثم تطير إلى الأبراج أو إلى الأشجار.

توقف «الكابتن بوستك» و«اللفتينانت بورثر» على مشارف أول جرن صادفهما، هو جرن «محمد عبدالنبى» - مؤذن مسجد «دنشواى» - بعد أن شاهدا عددا من الحمامات تقف على أسواره، وفوق عيدان القمح التى كانت تتكون فى أحد أركانه، وتتقافز بينها وبين القمح الذى كان «النورج» يدور فوقه».

ولم يكن «محمد عبدالنبى» آنذاك فى الجرن، إذ كانت زوجته «أم محمد» وهى شابة صغيرة فى السادسة عشرة من عمرها - تسوق المواشى التى تقود «النورج»، بينما كان شقيقه

«شحاتة عبدالنبى» يتولى العمل الأكثر مشقة، فيقوم بتقليب القمح تحت العجلات.

وعلى بعد قريب، كان «حسن على محفوظ» عميد عائلة محفوظ الذى تجاوز السبعين - يتسامر على مصطبة زمام باب منزله المطل على الجرن، مع ابن أخيه «عزب محفوظ». وعندما بدأ «الكابتن بوستك» و«الملازم بورثر» إطلاق خرطوش بنادقهما نحو الحمام الذى استقر فوق جدران الجرن، صاح «شحاتة عبدالنبى» فيهما طالبا منهما أن يصطادا بعيدا عن الجرن، لكنهما لم يأبها به، أو لم يفهماه.

وتحرك «حسن على محفوظ» فى اتجاه الطريق الزراعى - الذى

شيخ الخفراء عامر عدس



الخفير محمد شحاتة داود

لم يكن يبعد عن منزله بأكثر من مائتى متر - وعندما التقى بالميجور «بين كوفين» طلب منه أن يأمر رجاله بالابتعاد عن الأجران، وعدم الصيد داخل القرية، وبينما كانا يتحدثان، كانت أصوات طلقات خرطوش «بوستك» و«بورثر» تتوالى، إذ شاهدا حمامتين تقفان على كوم القمح فى جرن «محمد عبدالنبى» فأطلق عليهما «بورثر» تسع طلقات متتالية، فاشتعلت النيران فى الجرن - طبقا لرواية الفلاحين فيما بعد - وصرخت «أم محمد» مولولة، تستغيث بالرجال لإطفاء النار التى اشتعلت فى القمح. . وأدركها زوجها «محمد عبدالنبى» وآخرون شغلوا بإطفاء النيران، بينما احتشد جمع من الفلاحين حول الضابطين يعنفونهما لأنهما لم يأبها بتحذيرات أهل القرية، فكانت النتيجة أن اشتعلت النيران كما توقع الأهالى، وهجم بعضهم عليهما، يحاولون انتزاع البنادق منهما، بينما خف إلى مكان الحادث شيخ الخفراء «عامر عدس» وبصحبته الخفيران «محمد شحاتة داود» و«على الدبشة»، كما اجتذبت أصوات الصراخ، الأومباشى «أحمد حسين زقزوق» وصديقه «محمد درويش زهران».

وإبان الصراع بين «بورثر» و«محمد عبد النبى» وعدد آخر من الفلاحين، كانوا يحاولون انتزاع البندقية منه، انطلقت دفعة

أخرى من الخرطوش ، أصاب أحد عياراتها «أم محمد» فى فخذها ، ومع أن الطلقة لم تكن رصاصا حيا ، إلا أن الفلاحة الصغيرة الساذجة انزعجت من الإصابة فسقطت مغشيا عليها ، وتبادر إلى ذهن زوجها أنها أصيبت فى مقتل ، فاندفع إلى «بورثر» وأمسك به وانهال عليه ضربا بعصا من فروع الأشجار ، ورفع «حسن محفوظ» عصاه على «الدكتور بوستك» وارتفعت أصوات الأطفال والنساء تصرخ :

- الخواجة حرق الجرن وقتل «أم محمد» . . الخواجة حرق الجرن وقتل «أم محمد» .

وبينما كانت أفواج أخرى من الفلاحين ، تعدو فى اتجاه الطريق الزراعى ، لتتبين ما حدث ، كان «الميجور كوفين» والملازم «سميث ويك» و«الكابتن بول» قد تركوا الطريق الزراعى حيث كانوا يصيدون ،

أم محمد.. زوجة محمد عبد النبى



والتحقوا بزميليهما فى محاولة لفض المشادة، التى كانت قد بدأت بينهم وبين الفلاحين. لكن الموقف كان قد ازداد تدهورا، إذ انطلقت رصاصتان حيتان من بندقية أحد الضباط أصابت واحدة منهما شيخ الخفراء عامر عدس فى فخذه الأيسر، وأصيب اثنان آخران من الخفراء هما «شحاتة داود» و«على الدبشة» فرفع الفلاحون عصيهم، بينما كان الأطفال والصبيان يواصلون قذف المعتدين بالطين وقطع الحجارة. وحاول الضباط استعطاف أهل القرية باستخدام الإشارات التى لم تسهل التفاوض، إذ لم يكن أحد من الطرفين يعرف لغة الآخر، أما المترجم فكان قد اختفى من الذعر. . وعلى سبيل الترضية، تظاهر «الميجور كوفين» - باعتباره الضابط الأكبر رتبة - بالقبض على «الملازم بورثر» وتجريده عن سلاحه بتهمة ما كان ظاهرا آنذاك، أنه قتل المرأة. . كما قدم ساعته وخاتمه وما كان يحمله من نقود على سبيل التعويض.

وكادت المفاوضات تسفر عن نجاح كامل، وتوجه الضباط نحو العربات، ولكن الأهالى ثاروا وتمسكوا بضرورة عدم السماح لهم بالانصراف، قبل إثبات التهمة عليهم، ووصول الحكومة، لتضبط السلاح المستخدم فى الحادثة، فلحقوا بهم وأعادوهم عنوة وهم يضربونهم بالعصى.

وإذ أدرك الضباط أن الموقف أصبح ميئوسا منه . . اتفقوا على أن يحاول بعضهم الهرب لطلب النجدة ، بينما يواصل الآخرون محاولة التخلص بلباقة من الحصار ، وهكذا انطلق «الكابتن بول» و«الدكتور بوستك» هاربين على الطريق الزراعى ، وجرى خلفهما بعض الفلاحين يحاولون القبض عليهما . وجذب الفلاحون الضباط الثلاثة الباقين إلى جرن القمح ، وأشاروا إلى المرأة الجريحة معبرين بالإشارات عن أنهم يستحقون قطع رقابهم جزاء قتلهم لها ، وأخذوا يركلونهم بالأقدام .

وحين نجح الخفراء وكبار السن من أهل القرية فى فض الاشتباك أخيرا ، كانت المعركة قد أسفرت عن كسر عظمة الذراع اليسرى للميجور «كوفين» وإصابات سطحية لحقت بالضابطين الآخرين ، وقد ظل الثلاثة تحت التحفظ فى الجرن حتى وصل ملاحظ نقطة الشهداء .

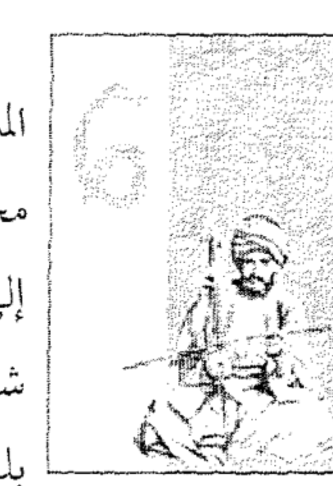
قطع «الكابتن بول» والدكتور بوستك الطريق الزراعى عَدْوًا فى طريقهما إلى المعسكر لطلب النجدة ، وعندما التفت الدكتور الذى كان فى المقدمة خلفه لم يشاهد زميله الكابتن الذى كان قد أصيب إصابة سطحية فى رأسه ، ولم يعرف «بوستك» إلا فيما بعد - أن زميله سقط مغشيا عليه ، أمام باب سوق قرية «سرسنا» .

وعندما وصل «بوستك» فى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر إلى ضفاف «ترعة الباجورية» كان قد قطع ثمانية كيلومترات تحت الشمس الحارقة فألقى بنفسه فى مياهها، وعبر إلى الضفة الأخرى، حيث كان جنود الكتيبة يعسكرون على مشارف قرية «كمشيش».

وعلى باب المعسكر انهار من التعب والإجهاد.. وفى كلمات متقطعة لاهثة، أخطر بقية أفراد الكتيبة بما حدث فى «دنشواى».

وخلال دقائق قليلة، غادرت طلائع الكتيبة المعسكر فى اتجاه موقع الأحداث، وأمام باب سوق «سرسنا» - وهى إحدى الأسواق التى أقامتها شركة إنجليزية كانت تعرف بشركة الأسواق المصرية - وجدوا عددا من الفلاحين يحيطون بالكابتن «بول» فى المكان الذى سقط فيه، فحمله بعضهم إلى المعسكر لإسعافه، بينما طارد الباقون الفلاحين الذين كانوا يحيطون به، للقبض عليهم، وقد تبادر إلى ذهنهم أنهم الذين اعتدوا عليه فتراجعوا مذعورين إلى داخل السوق ليختفوا بها، خشية القبض عليهم، فطاردهم جنود الكتيبة حتى قبضوا على خمسة منهم هم «حسين على الخولى» و«محمد شبل حليكان» و«محمد الديب» وأحد خفراء السوق و«سيد أحمد سعيد»، الذى فر منهم أثناء محاولة

شـد وثـاقه، وظـل يعـدو، إلى أن اختبـأ فى قـادوس طـاحـونة، أقيـمت لتجربة المواشى التى تـعرض للبيع فى السوق، ولكن الجنود أدركوه، وانهالوا عليه ضربا بالسونكى، حتى أصبحت أكبر قطعة فى رأسه - كما ذكرت «مجلة المجلات العربية» التى صدرت بعد الحادث مباشرة - فى حجم عملة النقود الصغيرة التى كانت تسمى بالقرش تعريفة. ثم واصلوا سيرهم إلى «دنشواى»، ليتسلموا بقية الضباط، الذين كانوا تحت التحفظ فى الجرن الذي حرقوه.



وما إن وصل خبر ما وقع فى «دنشواى» إلى المسئولين فى القاهرة و«شبين الكوم» - عاصمة محافظة المنوفية - حتى انقلبت الدنيا.. فانتقل إلى موقع الأحداث، مدير المنوفية، «محمد شكرى باشا»، ورئيس نيابتها «محمد إبراهيم بك» ومأمور مركز شبين الكوم، وعدد كبير من رجال الأمن بها.. ومن القاهرة وصل إلى منطقة الأحداث مستشار الداخلية الإنجليزى «المستر ميتشل أنس» وأحد مفتشيها، وحوصرت القرية، وبدأ البحث عن الجناة!

ومع أن الإشارة التليفونية الرسمية الأولى عن الحادث، والتى أرسلها الأومباشى «أحمد حسين زقزوق» من تليفون

العمدة ، كانت تقول إن معركة وقعت بين الأهالى والضباط تبادل فيه الطرفان إطلاق النار ، إلا أن البحث منذ اللحظة الأولى ، كان فى اتجاه واحد : لم يبحث أحد عن قتلة «سيد أحمد سعيد» فلاح «سرسنا» الذى أصبحت أكبر قطعة فى رأسه ، فى حجم القرش تعريفة !

ولم يبحث أحد عن الذين أصابوا «أم محمد» و«عامر عدس» و«شحاتة داود» و«على الدبشة» .

كان البحث يجرى عن هؤلاء الذين تجرأوا على رفع عصيهم وقذف حجارتهم على جنود جيش الاحتلال إذ إن السكوت على ما فعلوا معناه أن هيبة المحتلين قد اهتزت ، وأن جبروتهم لم يعد يخيف المصريين ، وتلك الظاهرة مقلقة قد تشجع آخرين على أن يفعلوا ما فعله أهالى «دنشواى» ،



المستر ميتشل أنس المستشار الانجليزى لوزارة الداخلية

وقد تتطور الأمور إلى ما هو أسوأ، إذا ما استبدل المتمردون بالحجارة والعصى، البنادق والرصاص.

وكان أخطر ما فى الموضوع، أن الذين تمردوا ورفعوا العصى، هم فلاحون من أصحاب الجلابيب الزرقاء، الذين كان «اللورد كرومر» - المعتمد البريطانى فى مصر - يفخر بأنه صديقهم، ويشيع بأنهم راضون عن الاحتلال، الذى خلصهم من السخرة، والضرب بالكرباج، وفوضى الضرائب، وغيرها مما كان المحتلون يصفونه بأنه مظالم عهد «إسماعيل»!

ولم يكن هناك جناة بالمعنى الدقيق للكلمة إذ لم تكن هناك جناية بالمعنى القانونى للمصطلح، فما حدث هو مشاجرة عادية انتهت برضوض بسيطة، أما «الكابتن بول» - الذى كان قد نقل إلى المعسكر - فقد توفى فى السابعة من مساء اليوم نفسه، وقال زميله «الدكتور بوستك» إنه كشف عليه طبيا، وتبين له أنه أصيب باحتقان فى المخ من أثر ضربة الشمس التى تعرض لها بسبب مسيرته الطويلة تحت الشمس الحارقة، وفيما بعد كان «بوستك» واحدا من أربعة أطباء بريطانيين أكدوا أن ضربة الشمس وحدها - دون الإصابة - كانت كافية لقتل «الكابتن بول»!

وفضلا عن هذا، فقد كان عسيرا على الضباط الإنجليز، أن يتعرفوا على أحد ممن تشاجروا معهم أو رفعوا عليهم العصي،

بين زحام الفلاحين المتشابهى الوجوه والملابس ، الذين احتشدوا حولهم فى أعقاب اشتعال النار فى الجرن ، وكان مستحيلا عليهم أن يتعرفوا على واحد من مئات الأطفال الذين كانوا يحصبونهم بالطوب .

ومع أن «الجريمة» بفرض وقوعها - كانت شائعة بين كثيرين كلهم مجهول أو شبه مجهول ، إلا أن رجال الإدارة المصرية الإنجليزية لم يعدموا الوسيلة التى تقودهم إلى تهم ومتهمين وشهود ، وأدلة ، يستكملون بها ديكور العدل على الطريقة الاستعمارية ، فلجأوا إلى أسلوبهم التقليدى فى البحث عن الفاعل المجهول فى الجرائم الريفية . . طلبوا من مشايخ القرية أن يخرج كل منهم المشتبه فيهم من بين القاطنين فى الحصة النى يتمشيخ عليها . . وأخذ رجال الشرطة الإنجليز - ومعاونوهم من المصريين - يجوسون فى أزقة القرية الضيقة ، ويفتشون بيوتها الطينية الفقيرة ، بحثا عن «الأعداء»



محمد شكرى باشا مدير المنوفية

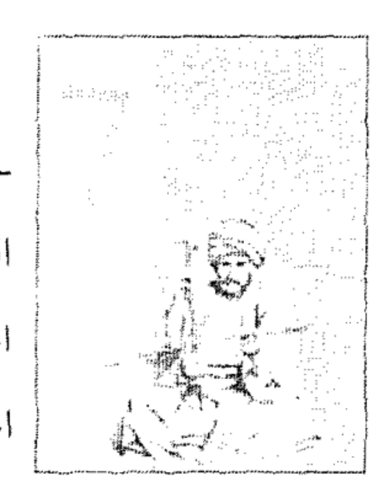
الذين حاربوا بريطانيا العظمى فيعتقلون الناس بالشبهة أو الوشاية، أو الاحتياط.

وتحكمت ضغائن وخلافات قديمة بين العمدة محمد الشاذلى وبين أسرة «محفوظ» فى اختيار المتهمين فجاء عميد الأسرة «حسن على محفوظ» فى مقدمة المتهمين وشمل قرار الاتهام فيما بعد اثنى عشر من عائلة «محفوظ».

ولم تجد الشرطة مكانا تحتجز فيه المتهمين المتشبه فيهم، سوى مسجد القرية الذى ازدحم بالمعتقلين وكان فى مقدمتهم «شحاتة عبدالنبى» مؤذن المسجد، وصاحب الجرن الذى اشتلعت فيه النيران.

واهتزت القرية الصغيرة لما يجرى فيها من أهوال فصعدت النساء إلى أسطح المنازل تولولن باكيات، وهن يشعرن بالعجز أمام جيش دولة عظمى.. ولم يستطع المحققون مواصلة عملهم وأصوات المناحة تحيط بهم من كل جانب فانتقلوا إلى عزبة «حسين بك شعير» التى تقع فى الجهة الغربية من القرية ليجروا تحقيقاتهم فى هدوء.

وأسفرت الحملة عن القبض على عشرات الفلاحين، نقلوا جميعا بعد ذلك إلى سجن «شبين الكوم» ولم يقدم للمحاكمة منهم سوى ٦٠ فقط، كان منهم ٨ هاربين.



لم يعرف «إبراهيم الهلباوى» شيئا مما جرى فى «دنشواى» فى ذلك اليوم التعيس. . ذلك أن الأنباء الأولى عن الحادثة، كانت قد نشرت فى صحف الخميس، التى لا تصل عادة إلى العزبة إلا بعد ظهر يوم الجمعة، وعندما وصل المستر «أنتونى» مدير مصلحة الأملاك و«عبدالعزيز بك أباظة» مفتش المصلحة إلى العزبة ضحى يوم الجمعة، عرف «الهلباوى» من المدير بأنباء ما حدث فى «دنشواى» وشاركه الأسف لما جرى، ثم شغل عن الموضوع بمشكلة كوم السباخ، التى انتهت بأن حكم المدير والمفتش بأحقية «أحمد خيرى باشا» فى الكوم.

وفى الصباح المبكر من يوم السبت ١٦ يونيو ١٩٠٦ غادر «إبراهيم الهلباوى» العزبة فى طريقه إلى القاهرة، وفى منتصف الطريق هبط من القطار فى محطة «طنطا» بحثا عن وسيلة تنقله إلى «دنشواى» ليحضر التحقيق مع المتهمين إذ شعر - كما قال فيما بعد - بأن مركزه كشيخ من شيوخ المحامين يفرض عليه أن يتطوع للدفاع عن أولئك المتهمين المساكين فى حادثة مهمة كتلك الحادثة. وعندما سأل ناظر محطة طنطا «محمود بك طلعت» - عن الوسيلة التى يصل بها إلى «دنشواى» أخبره أن عليه أن ينتظر

القطار الذى يقوم من «طنطا» فى الحادية عشرة صباحا وأن ينزل فى محطة «البتانون» ليبحث عن وسيلة أخرى للانتقال إلى «دنشواى» التى تبعد عنها حوالى عشرة كيلو مترات. ولفت نظره إلى أن هناك احتمالا بألا يكون هناك تحقيق فى هذا اليوم. وأشار إلى درجة الحرارة التى كانت قد تجاوزت الأربعين، وإلى صعوبة الانتقال بين المحطة والقرية.. حتى فت فى عضده، فعاد إلى القطار، الذى غادر إلى «القاهرة».

كان موعد عودة «الهلباوى» إلى «القاهرة» معروفا لأسرته وللعاملين فى مكتبه، لذلك لم يدهش حين وجد فى انتظاره على رصيف القطار الياور الخاص بناظر النظار - أى رئيس الوزراء «مصطفى فهمى باشا» - الذى أخبره بأن الباشا ينتظره فى مكتب لأمر مهم.. فاستأذنه «الهلباوى» فى أن يمر على منزله ليغير ملابسه.

فى ديوان رئاسة النظار وجد «الهلباوى» فى انتظاره «محمد محمود بك» باشا ورئيس «حزب الأحرار الدستوريين» فيما بعد، وكان يعمل آنذاك سكرتيرا خاصا لمستشار الداخلية الإنجليزى «المستر ميتشل» الذى سأله عما إذا كان أحد من المتهمين فى حادثة «دنشواى» قد وكله للدفاع عنه، فلما نفى ذلك، أخطره بأن الحكومة قد اختارته ليمثلها فى إثبات التهمة

ضد المتهمين أمام المحكمة المخصوصة باعتباره أكبر المحامين المصريين سنا وأقدمية !

ويقول «إبراهيم الهلباوى» إنه «تذكر آنذاك أن نظام المحكمة المخصوصة المنوط بها نظر الجرائم التى تقع فى حق جيش الاحتلال ، والتى قدم إليها ، فيما بعد ، المتهمون فى حادثة «دنشواى» كان قد جرى على أن يمثل الاتهام أمامها شيخ من شيوخ المحاماة ، وأن أول تطبيق لقانون هذه المحكمة المخصوصة ، كان فى «حادثة قليوب» وأن الحكومة اختارت أيامها لتمثيل الاتهام فيها المرحوم «أحمد الحسينى بك» لأنه كان إذا ذاك أكبر المحامين المصريين سنا ومقاما ! .

وهكذا قبل المهمة . . بل وتواضع فى تحديد أتعابه ، فمع أنه - كما قال فيما بعد - «كان يتقاضى خمسمائة جنيه فى القضايا الكبرى ، إلا أنه خفض أتعابه فى هذه القضية فقبل أن يترافع فيها بثلاثمائة جنيه فقط» . !

هذا هو «إبراهيم الهلباوى» بلا زيادة ولا نقصان !

لا فارق لديه بين أن يدافع عن المتهم ، ليطالب بتبرئته ، أو أن يكون المدعى العمومى ، الذى يثبت عليه الاتهام ، ليطالب بإعدامه !

وإذ كان من العسير أن يتصور إنسان عاقل ، أن رجلا فى

التاسعة والأربعين من عمره، خبر الدنيا، ودرس فى الأزهر، وعرف مجالس الثوار ومجامع التجار، وشارك الأطهار صلواتهم، والفجار سهراتهم، يمكن أن يتخذ قرارا مصيريا مثل هذا استنادا إلى جدول مواعيد القطارات، فلا بد أن للسرعة التى حسم بها «الهلباوى» موقفه سببا أعمق من هذا ولا بد أن هناك دوافع راسخة الجذور فى نفسه، ومرتبطة بتكوينه، أقوى من هذه المصادفات، التى لا يمكن أن تدفع رجلا مثل «الهلباوى» لاتخاذ قرار مثل هذا. !


عباس محمود العقاد فى شبابه

كان «الهلباوى» نموذجا لجيل نفدت طاقته، بعد أن أجضهت أحلامه، فلم يعد يعيش إلا لنفسه لذلك خدعها بالوهم، وعاش بمنطق، أنه لا يرتكب إثماً، إذا ما انتمى لذاته، وسعى للصعود، بالبحث عن التميز فى مهنته، وإثبات التفوق فيها، وفى ظنه أن «ذاته» هى «الآخرون» وهى «الوطن» وأن مصالح الجميع متطابقة.

ولأنه كان - كما وصفه «الأستاذ العقاد» ذلاقة لسان لا تطاق، فقد كان واثقان من أن قدرته على تبرئة المدانين، توازى قدرته على إدانة الأبرياء، فهو يستطيع أن يثبت أن الشمس تشرق من الغرب، وأن يبرهن على أنها تغرب من الشرق، وأن يدافع عن الحق، وعن الباطل بالدرجة نفسها من قوة المنطق.

هذا هو «الهلباوى» الذى لا يعرف فى الدنيا شيئا يستحق الاهتمام أو الانتماء يوما، أو قضية تستحق التضحية، إلا «إبراهيم الهلباوى» نفسه!



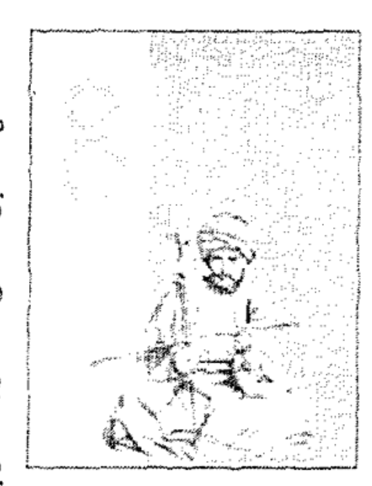
بطرس باشا غالى رئيس المحكمة



أحمد فتحى زغلول باشا

الفصل الثالث

عدل لابس طرابيش



جاء اختيار «إبراهيم الهلباوى» ليكون مدعيا عموميا فى محاكمة «دنشواى» تنفيذا لأحد بنود الأمر العالى الذى صدر فى ٢٥ فبراير عام ١٨٩٥ ، وهو يقضى بإنشاء «محكمة مخصوصة» للحكم فيما يرتكبه المصريون من جنايات وجنح ضد جنود أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على المراكب الإنجليزية الراسية فى أحد الموانىء المصرية ، وهو بند يقضى ، بأن يختار حكمدار البوليس محاميا يثبت التهمة على الجناة ، ويقوم بالدور الذى يفترض أن تقوم به النيابة العامة .

وفى ذلك العام ١٩٠٦ كان قد مر على وجود جيش

الاحتلال الإنجليزى فى مصر حوالى ربع قرن ، ومر على صدور هذا الأمر أكثر من عشر سنوات ، لم يطبق خلالها سوى مرة واحدة فى «حادثة قليوب» التى اتخذ «إبراهيم الهلباوى» من قبول «أحمد الحسينى بك» القيام بدور المدعى العمومى فيها مبررا للقبول بذات الدور ، فكانت خطيئته المميتة ، التى قضت عليه .

وكان الأمر العالى قد صدر بسبب وقائع مشابهة ، حدثت فى السنوات السابقة على صدوره :

ففى تلك السنوات ، كانت معسكرات جيش الاحتلال ، قد انتشرت فى أنحاء مختلفة من أرض مصر . . وبدأ جنوده وضباطه يشعرون بالضجر من البقاء فيها ، فكانوا يغادرونها فى أجازتهم ليسكروا أو يعربدوا أو يلهوا بصيد الطيور . . وما لبث هذا اللهو الأنجلو سكسونى أن انتهى بمشاكل عديدة بينهم وبين المصريين ، الذين كانوا يضغطون على أنفسهم ، ويكظمون غيظهم ويستعدون لرد اللطمة التى انتهت بهزيمة جيشهم فى معركة «التل الكبير» واحتلال بلادهم .

وقد وقعت أولى حوادث الاحتكاك الكبيرة بين الطرفين فى عام ١٨٨٧ - بعد خمس سنوات من الاحتلال - إذ ذهب ضابطان من جيش الاحتلال إلى قرية «نزلة السمان» القريبة من

الهرم، ليصطادا. . فأصاب رصاصهما عددا من أهالى القرية، فهجم الفلاحون عليهما. وأسفرت المعركة عن قتل أحد الأهالى، وإصابة عدد آخر منهم، وأصيب الضابطان بجروح سطحية.

ومع أن المصريين كانوا ضحايا الاعتداء، إلا أن المعتمد البريطانى - «اللورد كرومر» اعتبر ذلك إهانة لحقت بجيش الإمبراطورية التى لم تكن الشمس - آنذاك - تغيب عنها. . فثار ثورة عارمة، وطالب بتوقيع عقوبات رادعة بحق هؤلاء الفلاحين «المجرمين» الذين تجرءوا على الدفاع عن أنفسهم، وخلعوا برقع الحياء، وملكوا جسارة الاستهانة بهيبة جيش الاحتلال وجبروته، ورفض بأنفة أن تعرض القضية على المحاكم أو أن يحتكم الاحتلال إلى قضاء البلد الذى يحتله، إذ معنى ذلك أن يتساوى الفلاحون بالمحتلين والمصريون بالبريطانيين، وهو ما كان «اللورد كرومر» يعتبره إهانة لا تغتفر.

وأسفرت غضبة «اللورد كرومر» عن موافقة الحكومة المصرية، على تشكيل لجنة إدارية رأسها مدير الجيزة، لمحاكمة فلاحى «نزلة السمان». أصدرت أحكامها بحق الضحايا، وكانت تتراوح بين السجن والجلد والغرامة، وتم التنفيذ علنا بحضور عدد من أهالى القرية، وفصيلتين من فرقتى جيش

الاحتلال اللتين ينتمى إليهما الضابطان المجنى عليهما ، لكى يكون ذلك تحذيرا وإنذارا لكل من تسول له نفسه ، أن يرفع عينه - وليس يده - فى وجه جنود جيش الاحتلال . أو أن يحتك بهم . ولكى يلزم الجميع حدود الأدب!

وبعد ذلك التاريخ بثمانى سنوات ، وفى ٨ فبراير ١٨٩٥ ، تشاجر ثلاثة من بحارة الأسطول الإنجليزى ، مع ثلاثة من أهالى حى «باب سدرة» أحد أحياء الإسكندرية الشعبية - وأسفرت المشاجرة عن إصابة اثنين من البحارة بإصابات تافهة ، ومع أن المتهمين فى تلك القضية ، قدموا إلى «محكمة الإسكندرية الابتدائية» إلا أن سلطات الاحتلال لم تقصر فى إحاطة المحاكمة بجو من الإرهاب ، ورغم تفاهة الوقائع ، إلا أن النائب العام ، والمستشار القضائى انتقلا إلى الإسكندرية للإشراف على التحقيق ، وأحاطت فرق من جيش الاحتلال وأخرى من البحرية الإنجليزية بمبنى المحكمة أثناء نظر القضية ، التى انتهت بصدور أحكام بالحبس ضد سبعة من أهالى «باب سدرة» تتراوح بين سنتين وستة أشهر .

ورغم قسوة الحكم ، فإنه لم يرض «اللورد كرومر» الذى أسرع يكتب لحكومته لافتا نظرها إلى أن القانون الدولى يخول لجيش الاحتلال الحق فى تطبيق الأحكام العرفية ضد الذين يعتدون على

جنوده أو ضباطه ، مطالبا بسلب المحاكم العادية حق النظر فى مثل هذه القضايا ، مشيرا إلى اللجنة الإدارية التى سبق تشكيلها للحكم فى واقعة «نزلة السمان» ومقترحا تشكيل «محكمة مخصوصة» للنظر فى كل عدوان يقع على جنود جيش الاحتلال .

ووافقت الحكومة الإنجليزية على الاقتراح .

ووافقت الحكومية المصرية ، بعد تمحك قليل !

وقبل مرور أسبوعين على صدور الحكم فى قضية «باب سدرة» صدر فى ٢٥ فبراير ١٨٩٥ ديكريتو - أى أمر عالٍ -ينظم تشكيل محكمة مخصوصة للحكم على ما يقع من الاهالى ، من الجنايات والجنح على جنود أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على بحرية صاحب الجلالة - الإمبراطور - الراسية فى الموانئ المصرية .


إبراهيم الهلباوى فى كهولته

ونص هذا الديكريتو الغريب- الذى لا صلة له بأى نظام قضائى ، ولا علاقة له بالعدل الذى زعم المحتلون أنهم جاءوا لإرساء دعائمه فى مصر - على أن تتشكل هذه المحكمة برئاسة ناظر الحقانية - أى وزير العدل - وعضوية كل من المستشار القضائى و- وكان عادة

إنجليزيا - وقاض إنجليزى من «محكمة الاستئناف الأهلية» يختاره الوزير، والقائم بأعمال المحاماة والقضاء فى جيش الاحتلال بالقاهرة أو الإسكندرية ورئيس المحكمة الابتدائية فى القاهرة أو الإسكندرية. . ونص الأمر على أن تعقد المحكمة جلساتها فى المنطقة التى وقعت فيها الجناية أو الجنحة.

ومنح الأمر المحكمة سلطات واسعة، فأباح لها عدم التقيد بقانون الإجراءات الجنائية إذا كان ذلك يعوق سرعة الإجراءات، وأعفاها من التقيد بقانون العقوبات فيما تصدره من أحكام، فهى حرة فى أن تحكم بما تشاء من عقوبات - بما فيها الحكم بالإعدام - وفقا لما تراه. وحصن أحكامها من الطعن فيها بأى وجه. وقضى بأن تنفذ هذه الأحكام حال صدورها. وألغى وجود النيابة وسلطتها كجهة تحقيق، ومنحها لحكمدار البوليس - أى مدير الأمن - الذى كلفه الأمر العالى باختيار محام لإثبات التهمة على المتهمين. . وهذا هو الدور الذى اختير «إبراهيم الهلباوى» لأدائه فى «حادثة دنشواى».

كانت المحكمة المخصوصة طبعة معاصرة من محاكم التفتيش، لا يكفل قانونها للتعساء الذين يمثلون أمامها، أى ضمان قانونى من أى نوع. ولايعرفون حدود العقوبة التى يتم إيقاعها بهم. بل إن مثولهم أمامها كان أمرا مزاجيا يخضع لتقدير المعتمد

البريطانى ، الذى أعطاه الأمر العالى ، حق طلب محاكمة المعتدين على أفراد جيش الاحتلال أمامها ، فإذا لم يطلب ذلك ، ظل اختصاص نظر القضية معقودا للقضاء الأهلى . ولم يتعرض الأمر للجرائم التى قد يرتكبها جنود وضباط جيش الاحتلال بحق المصريين ، ولم يكفل لهم أى ضمانات قضائية ضد هذه الاعتداءات .

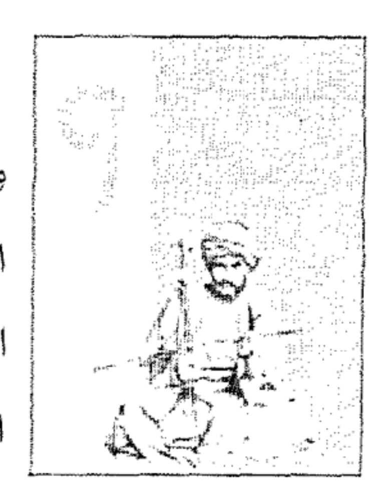
وفى ١٧ سبتمبر ١٨٩٧ ، وأثناء عودة جنود إحدى فرق جيش الاحتلال ، من «القناطر الخيرية» إلى «القاهرة» بعد أن أنهوا مناورة كانوا يقومون بها هناك . . شاهد أحد الجنود ، بالقرب من «قليوب» فتاة ريفية جميلة تحمل على رأسها جرة ماء ، فعابثها وانتزع الجرة من فوق رأسها ، وصرخت الفتاة ، فاحتشد بعض الأطفال والفتيان ، وأخذوا يقذفون جنود الكتيبة بالأحجار ، فجرح بعضهم .

وفى اليوم التالى ١٨ سبتمبر ١٨٩٧ أصدر المجلس الحربى لجيش الاحتلال قرارا بمحاصرة «قليوب» وانتقل حكمدار القاهرة الإنجليزى إلى مكان الحادث ، وقبض على عشرات من أهالى المدينة . وصدر قرار الاتهام يتضمن أسماء ٢٠ منهم ، كان معظمهم من عمال مصنع نسيج قريب ، كانوا أول من حوكم أمام المحكمة المخصوصة التى ابتدعها ديكريتو ٢٥ فبراير ١٨٩٥ .

وقد تشكلت المحكمة برئاسة ناظر الحقانية - آنذاك - «إبراهيم باشا فؤاد» وعضوية «المستر كاميرون» - المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية - نائبا عن المستشار القضائى ، و«المستر ويلمور» - المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ، و«الميجور سمسون» القائم بأعمال المحاماة والقضاء فى جيش الاحتلال - وأحمد فتحى زغلول بك - رئيس محكمة مصر الابتدائية - وقام بسكرتارية المحكمة «عثمان مرتضى بك» . . وقام بدور المدعى العام «أحمد الحسينى بك» .

ومع أن الدفاع عن المتهمين دفع بعدم اختصاص المحكمة ، استنادا إلى أن الواقعة ليست «جناية» أو «جنحة» وهى الحالات التى نص الديكريتو على جواز تشكيل محكمة مخصوصة لنظرها - بل هى - على فرض ثبوتها - مجرد «مخالفة» لم يعترف بها المتهمون ، إلا أن عدالة المحتلين ، قضت بالحكم على خمسة منهم بالنفى إلى السودان مددا تتراوح بين ثمانية وستة أشهر . . وإنذار الباقين .

وحتى عام ١٩٠٦ كان حادث قليوب هو الحادث الوحيد الذى طبق فيه ديكريتو المحكمة المخصوصة ثم جاء «حادث دنشواى» الذى وقع بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات - ليكون الحادث الأخير الذى لم يطبق بعده هذا القانون العجيب .



خلال الأيام العشرة التى انقضت بين وقوع الحادثة فى ١٣ يونية ، وبين انعقاد المحكمة فى ٢٤ يونيه ١٩٠٦ جرت الأحداث بسرعة لاهثة ، كشفت عن أن الهدف لم يكن البحث عن الحقيقة ، أو نصب ميزان العدالة ، بل التوصل إلى ضحايا يعاقبون بطريقة «متحضرة» فيكونون عبرة للآخرين ، وتذكيرا لمن ضعفت ذاكرتهم ، بأنهم يعيشون فى وطن محتل ، ويخضعون لعدالة ترتدى قبعات المستعمرين ؛ وخلال هذه الأيام العشرة ، وبسرعة غير معهودة أجريت التحريات ، وقبض على المشتبه فيهم ، واحتجزوا فى سجن «شبين الكوم» ، وتم التحقيق معهم ، وجرى البحث عن بنادق الضباط التى كانوا قد سلموها إلى الفلاحين ، فأخفوها لأن تسليمهم لها كان يعنى الاعتراف بأنهم كانوا فى موقع الحادث ، وتم توقيع الكشف الطبى على المصابين من الضباط ، وتشريح جثة الكابتن القتيل ، وإجراء المعاينات على الطبيعة ، بينما كان البحث القانونى يجرى على قدم وساق .

وفى بداية هذه الأيام العشرة ، استقبل «الهلباوى» فى مكتبه «المستر موبيرلى» المفتش الإنجليزى لوزارة الداخلية والمستر

مانسفيلد- الحكمدار الإنجليزى لبوليس القاهرة اللذين أبلغاه أنهما مكلفان بأن يكونا فى خدمته فى كل ما يتعلق بقضية «دنشواى» واقترحا عليه أن يحضر التحقيق وأن يشارك فى استجواب المتهمين، ولكنه اعتذر عن ذلك وفضل أن يزور مسرح الوقائع ليعاينه، والتقى بعدها مع محافظ المنوفية «محمد شكرى باشا» - الذى كان يشرف على التحقيق بمساعدة رئيس النيابة «محمد إبراهيم» فكررا عليه العرض، ولكنه أصر على اعتذاره.

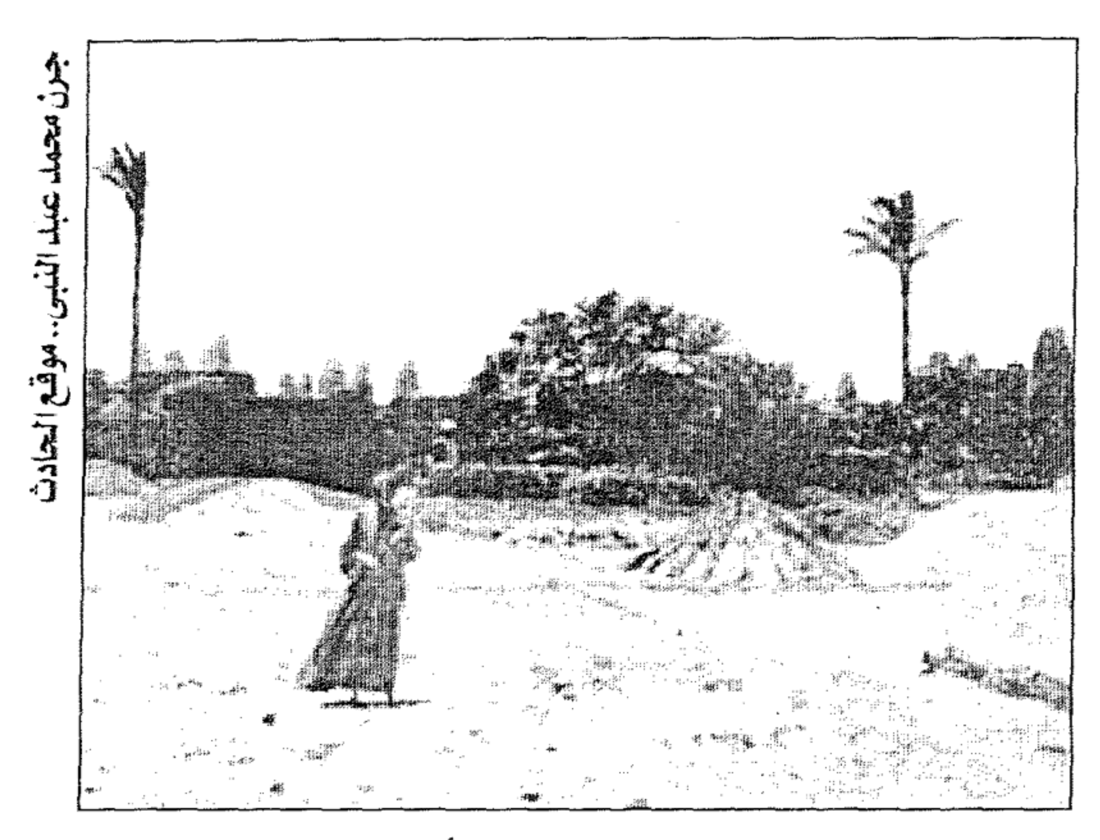
وفيما بعد قال «إبراهيم الهلباوى» فى معرض الدفاع عن موقفه، وتبرير سقطته، إن قبوله القيام بدور المدعى العام قد مكنه من صد المحاولات الإنجليزية التى استهدفت تضخيم الحادثة، وإقحام اسم «الخديو عباس حلمى الثانى» فى القضية، واتهامه بتحريض فلاحى «دنشواى» على الاعتداء على الضباط الإنجليز، وقتل «الكابتن بول» من خلال الإيحاء بأن بعض المقربين منه كانوا على صلة



عثمان مرتضى بك

بالمتهمين، وأنهم هم الذين حرضوهم . . وكانت العلاقات بين «الخديو عباس حلمى الثانى» و«اللورد كرومر» بالغة التدهور بسبب شعور الخديو الشاب بأن المعتمد البريطانى ينتزع منه سلطاته ويتدخل فى اختصاصاته، مما دفعه إلى التحالف مع الحركة الوطنية التى كان يتزعمها آنذاك الزعيم «مصطفى كامل».

ومع أن المحكمة المخصوصة طبقا لأمر إنشائها كانت معفاة من الالتزام بقانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بضمانات التحقيق كما كانت معفاة من الالتزام بقانون العقوبات فيما يتعلق بالأحكام التى تصدرها، إلا أن القانونيين الممثلين لجيش الاحتلال كانوا - حريصين على الشكل، وعلى إضفاء طابع قانونى وديمقراطى على ما يتخذونه من إجراءات وما يجرونه من محاكمات، لأسباب تتعلق بأن وجود الجيش البريطانى فى مصر، ظل - حتى إعلان الحماية عام ١٩١٤ - بصفته ممثلا لمجموع الدول الأوروبية، ومندوبا عنها جميعا، إذ هى التى كلفت بريطانيا - فى مؤتمر الآستانة عام ١٨٨٢ - بغزو مصر نيابة عنها، وإعادة الأمن والنظام إليها. لذلك كانت هذه الدول - خاصة فرنسا - تنتقد تصرفات جيش الاحتلال، وتتخذ منه وسيلة لا بتزاز إنجلترا، التى فرضت الأمر الواقع وانفردت



جرن محمد عبد النبى.. موقع الحادث

باحتلال مصر ، فضلا عن انتقادات الأحزاب البريطانية المعارضة فى مجلس العموم البريطانى .

ويضاف إلى كل هذا أنه كان لدى هؤلاء القانونيين مبرر مهم للحرص على تكييف الوقائع بحيث لا تظهر الحقيقة فيتضح أن الأمر كله مجرد مشاجرة عادية بين فلاحى القرية وبعض الضباط الإنجليز خلقت جوا من الانفعال وسوء التفاهم انتهى إلى واقعة ضرب أفضى إلى الموت وإصابات بين الطرفين ، إذ لو اتضحت الحقيقة على هذا النحو لما كانت هناك ضرورة لكل هذا الضجيج ولما استطاع «المدعى العمومى» أن يطالب بإعدام المتهمين . . ولما تحقق - بالتالى - هدف المحتلين ، بإنزال عقوبة رادعة بالمتهمين

تجعلهم عبرة لكل من تسول له نفسه، الاستهانة بهيبة ومكانة جيش الاحتلال .

كان لا بد من البحث إذن عن مبررات قانونية تنتهى بتكييف الواقعة، باعتبارها اعتداء متعمدا مع سبق الإصرار، فهذا التكييف وحده، هو الذى يكفل للمحكمة إصدار أحكام بالإعدام وبالأشغال الشاقة .

ولم يكن اتهام الفلاحين المصريين بمعاداة جيش الاحتلال، وتعمد الاعتداء على ضباطه، والإصرار المسبق على ذلك أمرا سهلا، إذ هو اعتراف بكذب كل الادعاءات التى كان «اللورد كرومر» المعتمد البريطانى - يذيعها فى أنحاء أوروبا، معلنا أنه صديق أصحاب الجلابيب الزرقاء، وأن الفلاحين - وهم أغلبية الشعب المصرى - راضون عن الاحتلال، سعداء به، بعد أن خلصهم من استبداد حكم «الخديو إسماعيل» وحررهم من السخرة ومن ضرب الكرابيج وأعاد تنظيم مالية البلاد، فكفل لهم حياة كريمة، وكفل للدائنين الأوروبيين حقوقهم فى استرداد القروض التى اقترضها «الخديو إسماعيل» وأن الذين يعادون الاحتلال ويطالبون بالجلاء من المصريين هم بعض أفندية المدن وبعض الباشوات من أنصار الخديو ممن يسعون للاستبداد بالفلاحين وإعادة عهد «إسماعيل» .

وهكذا انتهى رأى القانونيين الإنجليز طبقا لما نقله عنهم «الهلباوى» إلى القول إن «هذا الإصرار لا يمكن أن يرجع إلى المتهمين مباشرة لأنه لاعداء بينهم وبين الإنجليز وعلى ذلك فلابد وأن تكون هناك يد خارجية قد حركتهم، وأوحت إليهم بذلك الاعتداء».

وفى البحث عن هذه اليد الخارجية أشار هؤلاء القانونيون إلى موقف «عبدالمجيد باشا سلطان» الذى كان من عاداته فى كل عام أن يعقد صيوانا لاستقبال الضباط الإنجليز، وأن يستضيفهم ويعنى بأمرهم، ولكنه فى تلك المرة لم يفعل ذلك، ولما كان «الخديو عباس حلمى الثانى» قد منحه - قبل عشرين يوما من الحادثة - رتبة الباشوية، فلا معنى لإهماله لشأن الاعتناء بالضباط الإنجليز، إلا أنه غير ولاءه، أو تلقى إشارة، بألا يعتنى بالأمر.

ولفت موقف ملاحظ نقطة شرطة الشهداء - «مراد أفندى محمد» - أنظار المحققين الإنجليز، الذين لاحظوا أنه لم يحضر - كعادته كل مرة - للمحافظة على الضباط، وربطوا بين موقفه ذاك، وقرابته لكبير ياوران الخديو «حسين باشا محرم» الذى اتضح أنه خال الضابط.

وكان معنى وضع هاتين الواقعتين، موضع الريبة، هو

الإيحاء الصريح ، بأن للخديو يدا فى تحريض الفلاحين على العدوان على الضباط الانجليز .

ويقول «الهلباوى» إنه رفض التسليم بشكوك القانونيين الإنجليز أو أن يسلم باعتقادهم بأن هناك يدا قوية دبرت الحادثة ، وأصر على أن الواقعة بنت وقتها ، وأن الكارثة وقعت بسبب الحريق الذى اشتعل فى الجرن ، وظن الأهالى أنه سيلتهم البلدة كلها لكثرة الغلال وشدة الحرارة .

وتدل ظواهر الأحوال على أن «الهلباوى» قد نجح فى إقناع القانونيين الإنجليز بالتنازل عن هاتين الواقعتين ، وهذين المتهمين مقابل أن يبحث «الهلباوى» عن مبررات ووقائع أخرى ، تكفل البرهنة على أن اعتداء الفلاحين على الضباط ، كان مقترنا بسبق الإصرار ، وبالتوصل إلى «محرضين» من بين الفلاحين أنفسهم ، كانوا يعلمون سلفا بوصول الضباط ، ويهيئون الظروف للاعتداء عليهم .

ولما كان هذا التكييف للواقعة ، يتطلب العثور على أدلة ، وإعادة تصوير الواقعة على نحو ينسجم معه منطقيا ، فقد اتجه «إبراهيم الهلباوى» مع فريق قانونى من جيش الاحتلال - إلى محاولة إثبات أن الحريق الذى وقع بالجرن ، هو حادث تال للاشتباك بين الفلاحين والضباط . بل أن الضباط لم يكونوا سببا أصلا لحدوثه ، فهو حريق متعمد ، اصطنعه الفلاحون ليخفوا أدلة سبق إصرارهم وتعمدهم

التحرش بالضباط الإنجليز والاعتداء عليهم .

وجاء التكييف الجديد الذى اقترحه «الهلباوى» ل واقعة ، ليضرب عشرة عصافير بحجر واحد ، إذ هو يثبت براءة الضباط الإنجليز من أية مسئولية عما جرى منهم ، بينما يزيد من مسئولية الفلاحين - وهو فضلا عن ذلك - تصوير أكثر حصافة ، إذ أن الاتجاه لإقحام أسماء كبيرة فى الحادثة ، وتوجيه الشبهات نحو قصر الخديوية


الخديو عباس حلمى الثانى

من شأنه أن يسيس القضية ويجعلها مواجهة صريحة بين ما كان يعرف آنذاك بالسلطة الشرعية التى يمثلها الخديو عباس والسلطة الفعلية التى يمثلها جيش الاحتلال على نحو يصعب التكهن بنتائجه ، فضلا عن أنه يثير تعاطفا أوسع مع المتهمين ، سوف يفتقدونه ، إذا اقتصر الاتهام عليهم ، إذ لم يكن من المتوقع أن يثور أحد أو يغضب ، لمجرد أن مشنقة المحتلين قد شرّفت مجموعة من الفلاحين التافهين بالالتفاف حول أعناقهم .

وتأكيدا لذلك، اصطحب «إبراهيم الهلباوى» معه حكمدار بوليس القاهرة وتوجه إلى «دنشواى» حيث أجريا تجربة يثبتان بها استحالة أن يؤدى إطلاق الخرطوش إلى اشتعال النار فى الجرن. . فقام الحكمدار بإطلاق عيارات من بنادق صيد مزودة بخرطوش مماثل للخرطوش الذى كان الضباط يستخدمونه على تل من التبن من مسافات مختلفة فلم يشتعل التبن رغم إطلاق الخرطوش عليه من مسافة عشرة أمتار فقط وهى أقل بكثير من المسافة التى كان الضباط يطلقون منها بنادقهم، نحو الجرن.

وفيما بعد، استبعد «الهلباوى» فى مرافعته أمام المحكمة - أن يكون الحريق قد حدث قضاء وقدرا، أو بسبب ارتفاع درجة الحرارة، واستدل على ذلك بأنه فى اللحظة التى اشتعلت فيها النيران فى الجرن، أمسك أحد الأهالى بالكابتن القتيل «بول» الذى كان على بعد ٦٠٠ متر من موقع الحريق وصاح فيه:

- أنتم حرقتم البلد. .

ولما كان إطفاء الحريق لم يستغرق سوى عشر دقائق، وهى مدة لا تكفى لقطع هذه المسافة الطويلة فلا معنى لما قاله الفلاح للكابتن إلا أنه كان يعلم أن هناك نية لحرق الجرن وأن اشتعال النيران فيه هو إشارة البدء بالهجوم.

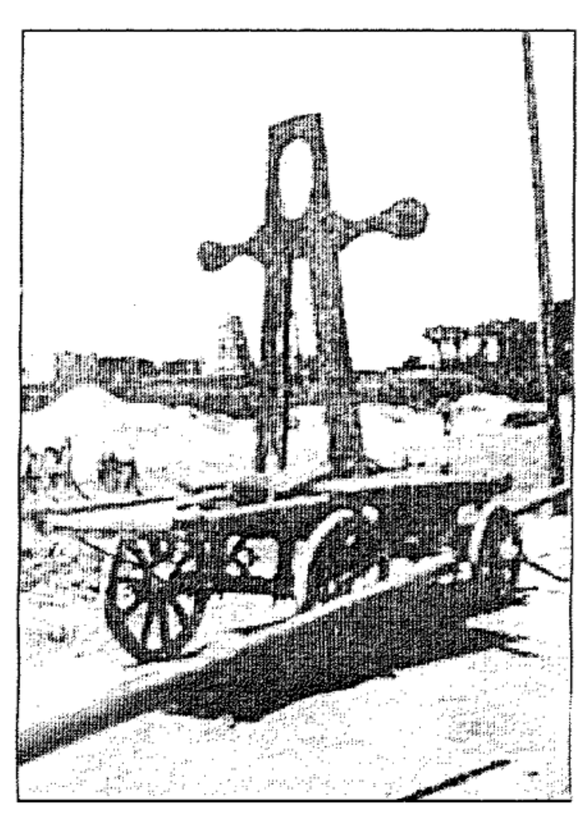
واتخذ «الهلباوى» من نجاح الفلاحين فى إطفاء النيران خلال

ربع ساعة فقط ، وعدم التهامها إلا لخمس التبن الذى كان فى الجرن ، دليلا على أنه «كان حولها مائة رجل ، أطفأوها حال ما أشعلوها» ، مؤكدا أن آثار النيران فى جسم «النورج» الذى قيل بأن الحريق قد طاله - هى دليل على افتعال الأمر كله ، إذ إن النيران قد طالته من أعلاه ، ولم تشتعل من أسفله ، مما يؤكد أنه أحرق بفعل فاعل .

ولم يبق فى إثبات ركن «سبق الإصرار» على القتل والشروع فيه ، إلا إثبات أن فكرة القتل ذاتها ، لم تكن فكرة عرضية ، ولكنها كانت نية مبيتة ومصممًا عليها ، ولهذا ركز «الهلباوى» فى مرافعته - على أن حضور الضباط للصيد كان معروفا للفلاحين ، إذ أرسلت بها شارات تليفونية منذ أن تحركت الكتيبة من «القاهرة» - أى قبل ثلاثة أيام من وصولهم إلى القرية - ولابد أن يكون الفلاحون قد علموا بنبأ احتمال مرورهم على قريتهم ، ورتبوا الأمر بحيث صمموا على قتلهم إذا جاءوا للصيد . واستدل «الهلباوى» على هذا الإصرار - الذى وصفه بأنه سبق إصرار معلق على شرط - بخروج الرجل العجوز الذى تجاوز السبعين «حسن محفوظ» من منزله فى الثانية ظهرا وتحمله لحرارة الشمس القائظة التى تجاوزت درجة حرارتها الثانية والأربعين لكى يكون أول من يستقبل الضباط عند وصولهم

فيحذرهم من الصيد، وعندما لم يأبهوا به، نفذ وعيده، وحرض الفلاحين بالاعتداء عليهم.

وخلال تلك الأيام العشرة كان البحث عن بنادق الضباط يجرى على قدم وساق.. ولما فشلت الجهود الرسمية، استدعى «محمد باشا شكرى» - مدير «محافظ المنوفية» - محمد بك حبيب.. عمدة الناعورة، وهى قرية مجاورة لدنشواى، وطلب معونته فى البحث عن بنادق الضباط.. واستجاب عمدة الناعورة للطلب، وسافر إلى دنشواى.. والتقى بعمدتها وأعيانها، وطلب منهم إظهار الأسلحة وتقديمها لجهات التحقيق، حتى لا يزداد الموقف تدهورا.


المجلدة.. التى تم جلد فلاحى

ونجح «محمد بك حبيب» فى خديعة أحد المتهمين وهو «عبدالرازق حسن محفوظ» فاعترف له بأن البنادق أخفيت فى منزل «محمد درويش زهران»، وعلى الفور انتقل إلى القرية حكمدار القاهرة ومفتش

الداخلية وبدأ التفتيش عن البنادق . . وكادت الحملة تفشل فى مهمتها ، إلى أن لا حظ الحكمدار ، أن «الست وردة» والدة محمد زهران التى كانت تجلس على جوال فارغ فى باحة الدار لم تتحرك من مكانها طوال الوقت الذى استغرقه التفتيش فاستراب فى جلستها وأمر بالحفر فى المكان الذى كانت فيه فعثروا على بندقيتين وأسفرت الجولة الأولى من جهود حبيب بك - أيضا - عن العثور على علبة من الخرطوش فى منزل «رسلان سلام» .

ولم يظهر شىء آخر من المضبطوات حتى أوشكت المحكمة على الانعقاد فزار «محمد بك حبيب» دنشواى مرة أخرى وقال لأهلها إن الحكومة لن تسكت عن الأشياء التى ضاعت من ضباط الجيش ، ونصحهم بتسليمها ، ولكى يطمئنهم أعطاهم مهلة ليوم السبت يقوم خلالها من لديه شىء من متعلقات الضباط ، بإلقائها فى الساقية المهجورة ، التى تقع فى شمال القرية . . وعندما عاد «حبيب بك» إلى دنشواى فى السادسة من صباح السبت ٢٢ يونية ١٩٠٦ ، كان يصطحب معه غطاسا ، نزل إلى حوض الساقية ، فعثر على بندقية !

وبذلك اكتملت أدلة الاتهام . . فضمت البندقية إلى زميلاتها ، وإلى «النورج» المحترق ، والنبابيت . . وفروع

الأشجار ، وعلبة الخرطوش ، فى ساحة المحكمة ، التى كان قد تقرر أن تعقد جلساتها فى سرادق ضخم أقيم أمام مبنى محافظة المنوفية بعاصمتها «شبين الكوم» .

وفى غروب ذلك اليوم وأمام منزل مدير المنوفية المطل على «بحر شبين» رست سفينة حكومية فخمة تقل الأعضاء الإنجليز فى المحكمة والقاضى المصرى «أحمد فتحى زغلول» والمدعى العمومى «إبراهيم الهلباوى» أما رئيس المحكمة «بطرس باشا غالى» ، فقد كان مقررا أن يصل بالقطار فى الصباح المبكر .

وقد فضل القضاة أن يقضوا ليلتهم بالباخرة بدلا من قضائها فى منزل المحافظ حرصا على «استقلال القضاء» من ناحية وحتى تتاح لهم - من ناحية أخرى - فرصة من الهدوء الكامل يعيدون خلالها قراءة ملف القضية ويراجعون مواد القانون ويستخبرون ضمائرهم لتقودهم إلى العدل فى مناخ تعطره نسمات الصيف المبللة بمياه النيل . !

فى إحدى قمرات تلك الباخرة كانت المحكمة الموقرة ، قد اصطحبت معها المشنقة ، والمجلدة ، والسياط ، والجلادين .

كان الحكم قد صدر قبل بدء المحاكمة !

عدل خواجات . .



أعيان المنوفية فى طريقهم إلى حضور جلسة المحاكمة

الفصل الرابع

آخر ساعات المجد

الأحد ٢٤ يونية ١٩٠٦

مبنى محافظة شبين الكوم



في الصباح الباكر احتشد أربعة آلاف من أعيان البلاد ووجهائها ينتمى معظمهم إلى قرى ومدن مديرية المنوفية فى السرادق الضخم الذى أقيم أمام مبنى المحافظة لتجرى فيه محاكمة فلاحى «دنشواى» وأحيط بأعداد ضخمة من قوات جيش الاحتلال وقوات البوليس المصرى.

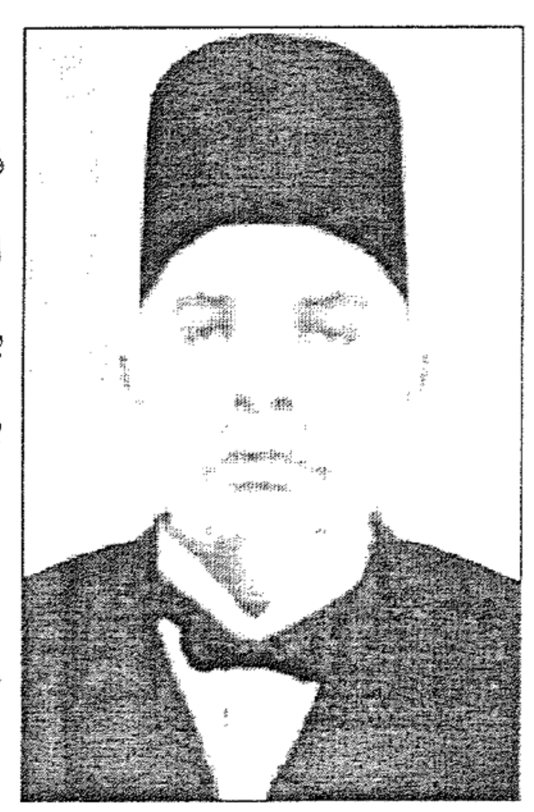
ومع أن أحدا من الأعيان لم يحضر المحاكمة باختياره، بل جاءوا جميعا بدعوة لم يكن من الحصافة رفضها، فإن «إبراهيم الهلباوى» كشف عن أحد مبررات هذه الدعوة الملزمة، حين قال

فى مرافعته : «إن أعيان البلاد خجلون من هذه الحادثة وقد جاءوا ليثبتوا لحضراتكم أنهم أبرياء من هذه التهمة» فكشف بذلك عن أحد أهداف الطابع الاستعراضى الذى أصرت سلطات الاحتلال على أن تحيط به إجراءات التحقيق والمحاكمة ثم تنفيذ الحكم .

فعلى عكس ما يحدث فى أية محكمة وفى أية قضية فإن محاكمة المتهمين فى حادثة «دنشواى» قد افتقدت للرصانة التى تليق بالسلطة القضائية وأصبحت أقرب ما تكون إلى عرض مسرحى سياسى لا يهدف إلى تحقيق العدل بل إلى الحفاظ على هيبة المحتلين وتنظيم مظاهرة للقوة والجبروت ، ولذلك لم يكن الهدف من دعوة أعيان البلاد لشهود المحاكمة يقتصر على المعنى الذى أشار إليه «الهلباوى» بل كان الهدف كذلك هو دعوتهم لكى يشاهدوا بأعينهم نوع العدل الذى سيناله كل من يفكر فى دفع عدوان المحتلين على أرضه أو حماماته .

فى الثامنة والنصف صباحا دخلت هيئة المحكمة إلى القاعة يتقدمها رئيسها بطرس غالى باشا وزير الحقانية (العدل) بالنيابة آنذاك وخلفه أعضاؤها الأربعة المستر «وليم جودنفا هيتر» المستشار القضائى بالنيابة و«المستر بوند» وكيل محكمة الاستئناف الأهلية و«الكولونيل لا دلو» القائم بأعمال المحاماة والقضاء فى جيش الاحتلال وأخيرا «أحمد فتحى زغلول بك» رئيس محكمة مصر الابتدائية .

وأثبت أربعة من كبار المحامين فى ذلك الوقت هم «أحمد لطفى السيد بك» و«إسماعيل عاصم بك» والأخوان «محمد يوسف بك» و«عثمان يوسف بك».


إسماعيل عاصم المحامى

وتلا «عثمان بك مرتضى» قرار الاتهام فى القضية الذى صدر بتوقيع مدير المنوفية محمد شكرى باشا، كما ينص على ذلك قانون إنشاء المحكمة، وقد لخص القرار بإيجاز شديد الوقائع وأحال إلى البيان التفصيلى الذى كانت وزارة الداخلية قد أصدرته عن الحادث، واختتم بقرار إحالة ٦٠ من أهالى «دنشواى» إلى المحكمة المخصوصة منهم ٥٢ قبض عليهم و٨ هاربين - «لمعاقبتهم أشد عقوبة تناسب هذا الجرم الذي صدر منهم».


أحمد لطفى السيد المحامى

وخلال نصف الساعة التالية استمع رئيس المحكمة إلى ردود المتهمين عن التهمة، فقال بعضهم إنه كان غائبا وقال آخر إنه كان مريضا، وقال ثالث إنه لم ير شيئا مما حدث.. وعندما جاء الدور على «محمد عبدالنبى» أصر على أن يؤكد أن الضابط أطلق الأعيرة النارية وصوبها نحو الجرن، وأن زوجته كانت تجلس فوق النورج، بينما كان هو «يصلح الرمية»، فترتب على إطلاق النار حرق الجرن وإصابة المرأة وأنه أمسك بالضابط وأراد تسليمه للحكومة، فانطلقت منه عيارات نارية أخرى أصابته وبعض الحاضرين، كما أصابت شيخ الخفراء، وأنه لم يعتد على الضباط وإنما أراد أن يسلم المعتدين للحكومة.

ولم تستغرق المحاكمة سوى ثلاثة أيام استمعت هيئتها فى اليومين الأولين إلى أقوال الشهود ومن بينهم الضباط البريطانيون الأربعة الذين نجوا من الحادثة والمترجم الذى كان يصحبهم والسياس الذين أرسلهم «عبدالمجيد باشا سلطان» لمصاحبتهم، ثم لأقوال «مراد محمد» ملاحظ نقطة شرطة الشهداء وشهادة عامل التليفون بالنقطة.

ومع أن «الهلباوى» لم يترافع إلا فى اليوم الثالث والأخير من أيام المحاكمة إلا أنه لم يكف طوال اليومين الأولين عن عصر الشهود، واستجوابهم، وإحراجهم لاستخلاص أقوال تفيده

فى إثبات التكييف القانونى الذى اتفق عليه مع قانونيى جيش الاحتلال ، وهو أن المتهمين قد رتبوا للاعتداء على الضباط ، وأن الحادثة لم تقع مصادفة ولكنها تمت بإصرار مسبق واتفاق يستهدف إعدام الضباط وحرمان المتهمين من الاستفادة من أقوال الشهود إلى حد إرهاب هؤلاء الشهود وتخويفهم .

وكان «الملازم بورثر» قد ذكر أثناء إدلائه بأقواله أمام المحكمة أن المتهم التاسع «عبدالمطلب محفوظ» قد حماه ، وزملاءه من العدوان عليهم وقدم إليهم المياه ليشربوا وهى شهادة كانت كافية لتبرئته ، وعندما جاء الدور على الشاهد «فتح الله الشاذلى» ابن عمدة دنشواى ورد فى أقواله هو الآخر إنه قد قدم المياه للضباط ، فتنبه «الهلباوى» إلى نقطة جزم بأنها فاتت على «الملازم بورثر» ووقف ليقول إنه يلاحظ أن هناك شبها كبيرا بين المتهم «عبدالمطلب» والشاهد «فتح الله» فى الملامح وأنه يعتقد أن الأمر قد اختلط على «الملازم بورثر» فاستدعت المحكمة الضابط الإنجليزى الذى حسم الأمر ، وقال إن الذى سقاه هو ابن العمدة وليس «المتهم» ، وهكذا حرم «الهلباوى» المتهم التاسع من فرصة للنجاة من الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وكان «أحمد بك حبيب» عمدة الناعورة نموذجا للشاهد الملقن الذى لا يروى وقائع شهدها أو سمعها ، ولكنه يكيف هذه

الوقائع تكييفا قانونيا لا تسمح له به ثقافته، وليست من المهام التى يكلف بها القانون الشهود؛ وفضلا عن الدور الذى لعبه فى الإيقاع بالمتهمين، وكشفه عن السلاح المخبأ، فقد وقف «حبيب بك» أمام المحكمة ليشهد بأنه علم بأن هناك سبق إصرار من أهالى «دنشواى» على الاعتداء على الضباط، ويدلل على ذلك بأنه سمع من عمدة «دنشواى» ونائبه «عمر زايد» أن «حسن محفوظ» قد هدد الضباط وأعلن أن الأهالى مستاءون منذ العام الماضى بسبب صيد الضباط لحماماتهم، وأنهم لو اصطادوا هذه المرة فسوف «يعرفون شغلهم».

وبسبب هذه العبارة - التى اعتمد عليها «إبراهيم الهلباوى» كثيرا فى مرافعته، باعتبارها دليلا على سبق الإصرار - خرج القاضى الإنجليزى «المستر بوند» عن كل تقاليد القضاء إبان مناقشته لشهادة المترجم «عبدالعال صقر» الذى شهد أن «حسن محفوظ» لم يقل عبارة «إن صدتم الآن تعرفوا شغلكم» وأنه اكتفى بأن يطلب من الضباط من خلال المترجم أن يصيدوا بعيدا عن البلد، ولم يقل شيئا أكثر من ذلك.

ولأن «عبدالعال صقر» كان هو الذى تولى الترجمة بين «حسن محفوظ» والضباط، فقد كانت شهادته ذات قيمة كبرى وكانت كافية لإهدار هذه الكلمة التى لا يمكن اعتبارها دليلا

على التهديد أو سبق الإصرار إلا بتأويل معناها تأويلا فيه كثير من الاصطناع، ولأن نفى «عبدالعال صقر» لها كان يهدم كل التأويلات التى ارتبطت بها فقد أثار ذلك «المستر بوند» الذى هاجم الشاهد وهدده قائلا:

- ألا تعرف أن هذه المحكمة تعاقب على الشهادة الزور؟

وعندما رد «عبدالعال» بالإيجاب قال «المستر بوند»:

- أنا أعرف المصريين أمثالكم كيف تكون شهادتهم.

وتكرر هذا التهديد، مرة ثانية، أثناء الاستماع إلى شهادة الأومباشى «حسن زقزوق» الذى أصر على القول إن الملازم بورثر هو الذى أطلق النار على الجرن فى البداية فأصاب المرأة وأحرق الجرن، وأن تلك كانت بداية الأحداث التى أدت إلى محاولة جذب البندقيه من بورثر مما أدى إلى انطلاق المقذوفات منها لتصيب المؤذن وشيخ الخفراء والخفيرين. وقد أثار ذلك ضيق «المستر بوند» الذى سأله بعصبية:

- ألا تخاف هذا القول؟

فقال «الأومباشى زقزوق»: إن الحق هو الحق، وإنه لا يخاف أحدا إلا الله، فأمره رئيس المحكمة بالجلوس فورا.

وكان ذلك - مرة أخرى - هو عدل الخواجات، الذى شارك فيه «الهلباوى».. بكل جسارة.!



الثلاثاء ٢٦ يونية ١٩٠٦

مبنى محافظة المنوفية بمدينة شبين الكوم

حانت لحظة سقوط البطل. أدركه قدر اختياره ألا ينتمي إلا لنفسه، فكان دماره في اختياره.

إنه الآن في التاسعة والأربعين من عمره، وقد وصل إلى ذروة المجد، فاسمه على كل لسان، وأخباره في كل صحيفة، وأنظار الناس جميعا، في مصر وخارجها تشخص إليه ولابد أنه كان خلال الأسبوعين اللذين جرت فيهما وقائع «دنشواى» سعيدا بنفسه وراضيا عنها ومزهوا بها، وغافلا عن الحفرة التي كان يسير إليها مغمض العينين متوهما أن مرافعته في قضية «دنشواى» ستقفز به إلى ذروة جديدة من ذرى المجد، ولعله كان شديد الثقة في أن أحدا من الناس لن يلومه لأنه ترافع ضد هؤلاء الفلاحين الحفاة الجائعين، وشنقهم بلسانه.

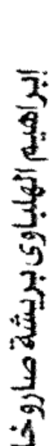
في السرادق الذى أقيم أمام مبنى المديرية ليكون قاعة للمحاكمة، تعلقت به عيون وآذان أربعة آلاف من أعيان البلاد ووجهائها، وهو يدخل إلى القاعة، ويقف على المنصة، ليبدأ مرافعته، أما عيون المتهمين من فلاحى «دنشواى» وأسرهم، فقد

شخصت إليه شاردة، مثقلة بالهم والرعب والخوف من المجهول، تحاول أن تفهم شيئا مما جرى أو يجرى فلا تفهم . . كان الأمل فى النجاة، أو الإفلات من حبل المشنقة، قد ذوى تماما منذ اللحظة التى عرفوا فيها أن «إبراهيم الهلباوى» سيترافع ضدهم . . وليس عنهم .

هذا هو الرجل الذى كانوا يأملون فيه، ينقلب عليهم، وينضم إلى طالبى رءوسهم، وهم الذين تغنوا به، وأقسموا بلسانه، وتوعدوا الآخرين به، «والله أقتلك واجيب الهلباوى»، ومع أنهم كانوا يعلمون أنها كلمات تقال ليس إلا إذ لم يكن أحد منهم يملك خمسمائة جنيه، يدفعها أتعابا للمحامى الشهير، إلا أن ترديدهم للعبارة، كان يعكس إحساسهم العميق بالفرح والفخر لأن الوطن الذى ينتمون إليه، أنجب هذا الرجل المعجزة، الذى يفك لسانه أحبال المشانق عن رقاب المدانيين، ويحطم قيود المرشحين لقضاء العمر خلف أسوار السجون والذى ولد مثلهم فى قرية فقيرة، وعانى من شظف العيش كما يعانون، وقد جاء الأوان ليعرفوا وجهه الآخر، ويدركوا الخلل فى معجزته الإنسانية - أو بمعنى أدق اللسانية - فكما هو قادر على تبرئة المدانين، فهو قادر كذلك على إدانة الأبرياء!

فى ذلك الصباح، جاء الإنجليز بـ«الهلباوى» . ليثبت على




ابراهيم الهلباوى بريشة صاروخان

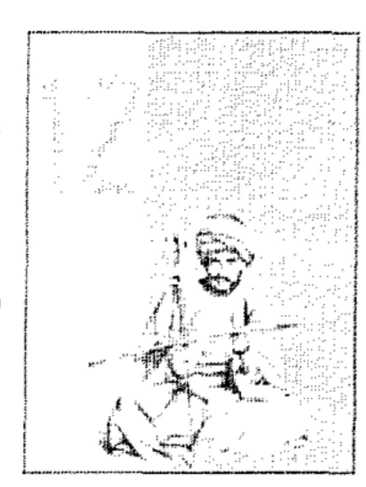
فلاحى «دنـــشـــواى» تـهـمـة القـتل مع سبق الإصــــرار الـــتى لم يرتكبوها ، فيا له من سوء حظ نادر . . فلا أحد بمنجى من لسان «الهلباوى» العظيم ، ولا أمل فى النجاة . طالما أن أعظم طلاب المرحمة يطلب - لأول وآخر مرة فى حياته - إهدار حياة هؤلاء الأبرياء التعساء .

محامى «الظروف المخففة» يستخدم كل مهارته لا ستبعاد أى ظرف مخفف «الحمام الذى نأكله جاءوا يصيدونه . نحن بنينا له البنيات . زودناها بالمياه . . واقتطعنا من قوتنا كى نغذيه . وجاءوا هم ليأكلوه هنيئا مرئيًا . . ومع ذلك لم نعترض ، إلا عندما اشتعلت النيران فى الجرن . وكاد القمح الذى عرقنا ونحن نزرعه فى عز برد الشتاء أن يشتعل ، وأصابوا الولية «أم محمد» فى وركها . ضربهم الأولاد بالطوب جرى «الكابتن بول» - ألف رحمة ونور عليه - فقتلته الشمس . . أين الجريمة فى هذا؟ !

ويصرخ «محمد عبدالنبى» من قفص الاتهام :

- وكتاب الله يا سعادة الباشا . . أنا مسكت البندقية من الضابط عشان أسلمه للحكومة تاخد لى حقى منه . . وكتاب الله يا باشا دا اللى حصل . .

بيد أن «الهلباوى» الخبير المدرب . . ذرب اللسان . . الذى يستطيع أن يدين الأبرياء ، ويبرئ المدانين ، قادر على أن يصنع من هذا جريمة . . وأن يفوز بحكم الإعدام .



فى آخر أربع ساعات وقفها «الهلباوى» على القمة ، ترافع عن الاحتلال ضد وطنه ، وعن الصائدين ضد ضحاياهم . . ولم يخطىء مرة واحدة ، أثناء مرافعته الطويلة فيلتمس عذرا للبؤساء من أهل «دنشواى» فيما لم يفعلوه فالقضية كما صورتها مرافعته ، هى صراع بين ضباط خيرين طيبين شجعان ، وبين فريق من الهمج المتوحشين .

ضباط ينتمون لجيش الاحتلال الإنجليزى الذى «حرر المصرى . . فترقى وعرف مبادئ الواجبات الاجتماعية والحقوق المدنية . . والذى يتساوى العدو والصديق فى الاعتراف بنزاهة ضباطه وجنوده ، ذهبوا يصيدون الحمام «ليس طمعا فى لحم أو دجاج ، إذ لو فعل الجيش الإنجليزى ذلك لكنت خجلا من أن أقف هذا الموقف ، ولكنهم ذهبوا

يصيدون لأن الصيد رياضة تعودوا على ممارستها .

هؤلاء الضباط الشجعان الذين حاز قائدهم «الميجور بين كوفين» نياشين الشرف ورتب المجد ، بسبب الانتصارات التى حققها فى حرب «آلبوير» كانوا يتوقعون أن يلقاهم الفلاحون بالإكرام الذى يليق بمكارم أخلاقهم وسلوكهم الذى وصل إلى الحد الذى دفع الميجور بين كوفين إلى تسليم سلاحه للفلاحين وأمر الضباط الذين تحت إمرته بتسليم سلاحهم لهم حسما للنزاع فأثبت بذلك أنه ذو أخلاق كريمة» .

لكن أخلاق «الميجور كوفين» الكريمة انتهت بهزيمته وهو الذى انتصر فى «حرب البوير» لأنه حين أمر بذلك كان يظن «أنه أمام قوم عندهم شعور ومروءة فإذا هو بين أدنياء النفوس سافلى الأخلاق قابلوا هذه الأخلاق الكريمة بالعصى والشماريخ وصاحوا على النساء يرمونهم بالطوب والطين» .

وهؤلاء «السفلة» من فلاحى «دنشواى» الذين أساءوا ظن المحتلين بالمصريين بعد أن مضى عليهم خمسة وعشرون عاما ونحن معهم فى «إخلاص واستقامة» ولا يستحقون «رحمة أو شفقة» لأنهم «ذوو طبيعة شريرة» ارتكبوا «جريمة فظيعة تستحق أشد عقاب» وأعمالهم «قد تجردت عن الرحمة والرأفة والدين ، لأن الدين الإسلامى يبرأ من هؤلاء المتوحشين


المتهمون فى قضية دنشواى فى طريقهم الى المحكمة

وهم كاذبون بالفطرة كما أن الضباط الإنجليز صادقون بالفطرة أيضا ، وإذا اختلفت روايتهم للوقائع مع رواية الفلاحين ، فالواجب على المحكمة أن تصدق شهادتهم وتكذب هؤلاء الفلاحين الجبناء . . «فإذا كان المتهمون يدعون - أو يتوهمون - أن الضباط أطلقوا بنادقهم إرهابا للناس ، فهؤلاء الضباط قد قرروا عدم صحة ذلك ، وأنه لم يحصل منهم . ولا بدع إذا أخذنا بشهادتهم ، وقد كانت كل كلمة من أقوالهم أمامكم فى الجلسة ، شاهدة على أنهم نسوا كل شىء إلا العبودية للحقيقة» وبذلك برهنوا «على الصدق ومكارم الإخلاق لأنهم ليسوا بجبناء فقد كانوا كلهم فى حرب «البوير» .

وانطلاقا من هذا التوصيف الأخلاقى والحضارى لطرفى القضية ، أخذ «الهلباوى» - بمنطقه المحبوك الذى كان أضعف ما يكون فى ذلك اليوم الأخير من أيام المجد - يفند كل ما جاء فى أقوال المتهمين والشهود ، ليهدم كل واقعة يمكن أن تتخذ ذريعة للتخفيف عن أسرى «دنشواى» بفرض أنهم مدانون ليثبت للمحكمة أن الحادثة ارتكبت قصدا وعمدا ومع سبق الإصرار حتى يفوز بما كان قد اتفق عليه مع القانونيين فى جيش الاحتلال ويعطى المحكمة مبرراً للحكم بالإعدام .

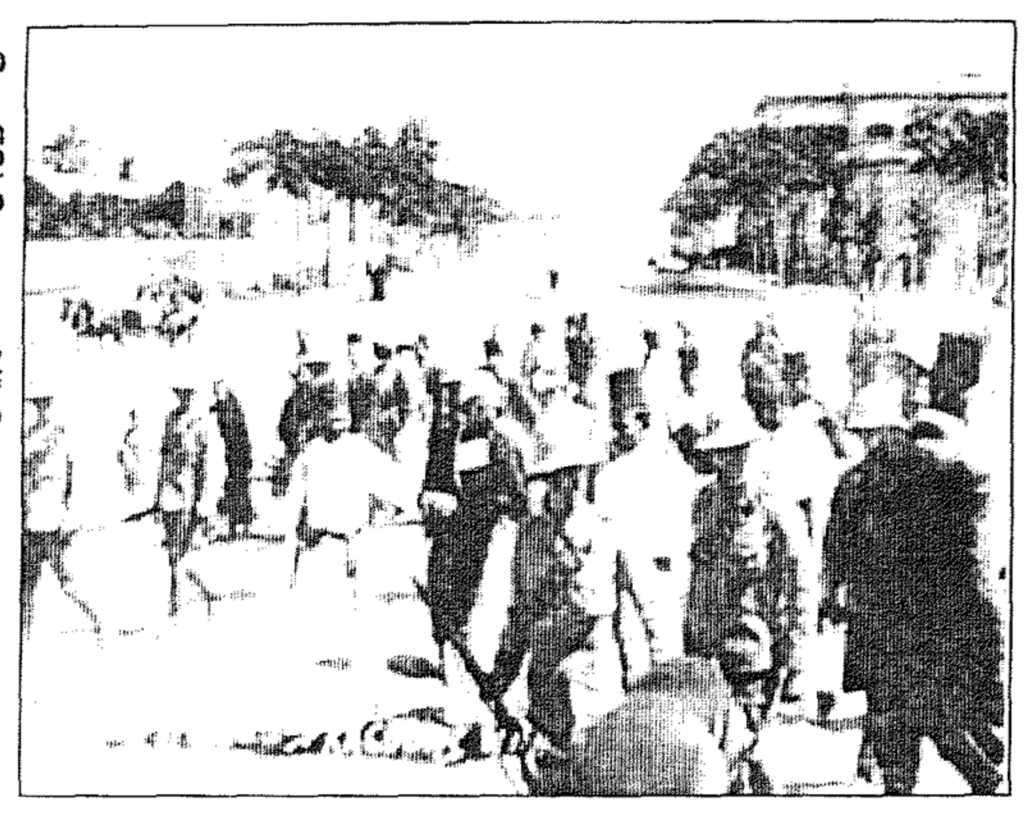
فالأسباب التى ادعاها الأهالى للمشادة التى وقعت بينهم وبين الضباط ، كاذبة من أساسها ، وليس صحيحا أنهم كانوا يصطادون حماما يعتبر فى حكم الملكية الخاصة ، التى يعطى القانون صاحبها حق الدفاع عنها إذا تعرضت لاعتداء ، «فقد ذهبت إلى القرية ، فرأيت الحمام ليس ملكا للأهالى ، بل إنهم لا يملكون إلا الأبراج ، ولايقدمون له غذاء ، بل هو حمام يأتى برج هذا اليوم ، ويذهب إلى برج ذاك غدا ، ولا حق لأحد فى ادعاء ملكيته إلا من كان ببرجه» .

والجرن لم يحترق بسبب طلقات «الملازم بورثر» بل إن زعماء العصابة هم الذين أشعلوا الحريق عمدا لإيجاد ذريعة للعدوان الذى كانوا قد بيتوا ارتكابه ، ولأن تصاعد ألسنة النيران من

الجرن كانت الإشارة المتفق عليها سلفا بين هؤلاء الزعماء وأنصارهم من الفلاحين لكى يبدأ الهجوم على الضباط، فضلا عن أن التجربة التى أجريت، أثبتت أن إطلاق العيارات لا يتسبب عنه اشتعال الجرن، فإن تقرير الطبيب الشرعى، أثبت أن العيار الذى أصاب «أم محمد» أطلق من على بعد متر واحد، ومعنى هذا أنها لم تصب وهى جالسة على «النورج» بل أصيبت مع من أصيب من الخفراء، أثناء محاولتها هى وزوجها وآخرين انتزاع البندقية من يد «الملازم بورثر».

وكذب «الهلباوى» شهادة الأومباشى أحمد حسين زقزوق الذى قال إن أحد الضباط أطلق عيارا، أو عيارين، فأصاب الأهالى، وفسر عدم مناقشته لشهادته، بأنه لم يرد ذلك «حتى لا ينفضح البوليس المصرى فضيحة علنية، فيسمع الجمهور أن فى البوليس المصرى خونة جبناء أدنياء مثل هذا الأومباشى الذى تغذى عند «محمد درويش زهران» أحد زعماء المتهمين، وترك الضباط وشأنهم حتى وقعت الواقعة، ولما بلغه خبرها من الأهالى، أبلغ فى التليفون أن الضباط أطلقوا العيارات النارية على الأهالى، والأهالى أطلقوا العيارات على الضباط.

ونزعت مرافعة المدعى العام من المتهمين كل فضيلة، فخاطب المتهم العاشر «على محمد سمك» قائلا:



- ثم يجىء «سى على سمك» ويقول إن الضابط أعطانى ساعة بقشيشا لأنى سقيته وقدمت له الماء . . لا تظن يا «على سمك» أن ذلك يبرئك ولو صادقك عليه الضابط ، بل هو يزيد من مسئوليتك . . لأنه لما رآك طامعا فيه ، أنت وغيرك ، سلمك أسلابه ، قبل أن تأخذوها غصبا ، كما سلمكم سلاحه - المعادل لروحه - ولم يكن كل هذا مخففا من شركم ، ولا ملطفا من وحشيتكم ، فزدتم فى طغيانكم ، وتماديتم فى فظائعكم .

وتمسك «الهلباوى» بتصوير الحادثة على النحو الذى جعلها تبدو - من الناحية القانونية - قتلا وشروعا فى القتل عمدا ومع سبق الإصرار ، ليعطى للمحكمة وللرأى العام مبررا للحكم

بإعدام المتهمين السبعة ، الذين كان الاختيار قد وقع عليهم ليوصفوا بأنهم زعماء التمرد . وقد قال «الهلباوى» فيما بعد ، وفى معرض الدفاع عن نفسه ، إن القانونيين فى جيش الاحتلال ، كان يتجهون إلى إثبات تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، لكل المتهمين الستين فى القضية ، وأنه رفض ذلك ، وأن الأخذ والرد بينه وبينهم قد طال حول هذه النقطة حتى خضعوا لرأيه وقبلوا أن يقتصر طلب الإعدام على عشرة فقط بدلا من اثنين وخمسين !

وقال «الهلباوى» - فى مرافعته- إن مفسرى القانون ، يقولون بأنه يكفى لإثبات التصميم على القتل أن يقول القاتل إنه إذا جاء فلان أقتله ، ثم ينفذ هذا التهديد ، وإن سبق الإصرار يستفاد من إعداد الأسلحة أو إظهار البغضاء التى تؤكد وجود نية القتل ، قبل وقوعه . وأضاف : «ولكن يصعب القول إن نية الإصرار تتوافر عند الـ٥٢ متهما . . بل يمكن القول إنها توجد عند الزعماء . . » .

وحدد «الهلباوى» أسماء الزعماء الذين يقصدهم وهم حسن محفوظ ، ومحمد درويش زهران ، ومحمد عبدالنبى ، وأحمد السيسى ، وأحمد عبدالعال محفوظ . وفى التدليل على توافر نية القتل لدى المتهمين ، ذكر أنهم كانوا يعرفون سلفا بموعد وصول

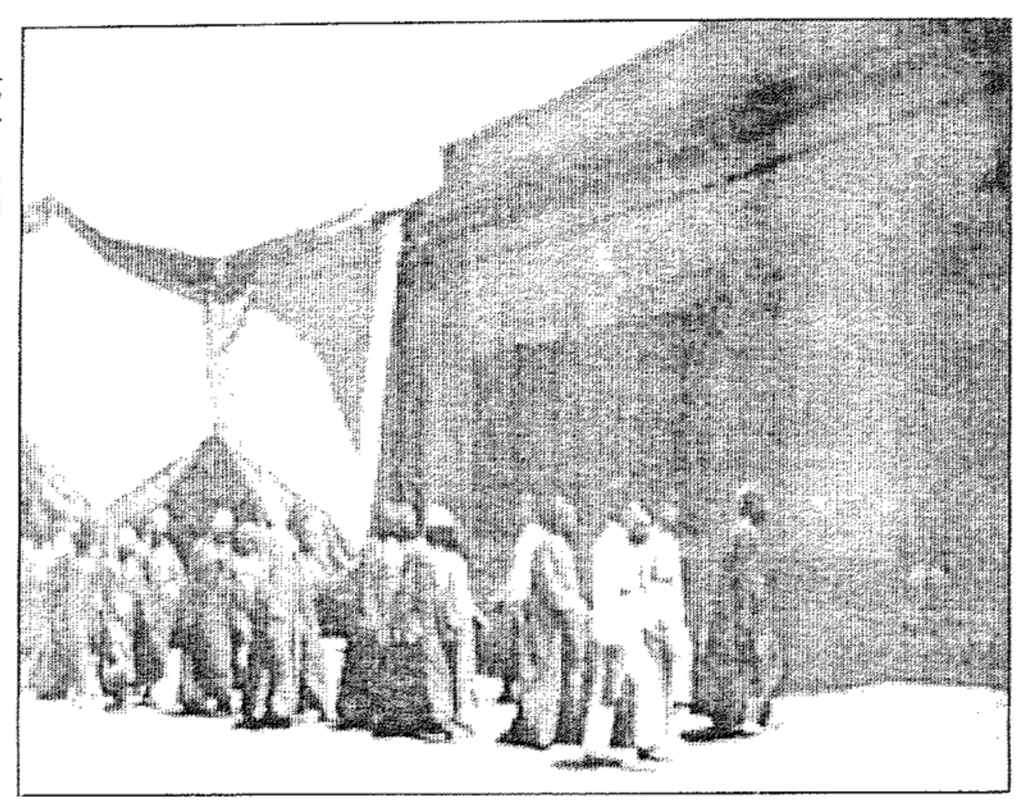
الضباط ، لأن الإدارة أبلغت جميع حكام القرى والمدن الواقعة على الطريق الذى كان مقررا أن تسلكه الكتيبة بمرورها ببلادهم ، وأن هؤلاء الحكام قد أبلغوا الأهالى ، حتى أصبح وصول الضباط إلى المنطقة شائعا ، فأعد المتهمون أنفسهم ، وخرج زعيمهم «حسن محفوظ» ليهدد الضباط بأن «يعرفوا شغلهم» إذا اصطاداوا ثم أحرق الفلاحون النار فى الجرن عمداً ، ليصطنعوا سببا لتنفيذ نيتهم فى قتل الضباط ، وهكذا نفذوا تهديدهم وقتلوا «الكابتن بول» وشرعوا فى قتل الباقين ، وهو ما يؤكد أنهم كانوا جاهزين بالأسلحة - وهى العصى والنبابيت والفئوس - وأنهم ضربوا الضباط فى مقاتل - هى الرأس والعنق والأكتاف - بل إن الميجور «بين كوفين» قد أصيب فى ذراعه ، إبان محاولته تفادى ضربة كانت موجهة إلى رأسه .

وناقش «الهلباوى» التقريرين الطبيين اللذين قدم أحدهما «الكابتن بوستك» - وهو الطبيب البيطرى الذى كان ضمن فريق الصائدين - وكان قد كشف ظاهريا على جثة «الكابتن بول» قبل دفنها ، وشهد فى المحكمة أن وفاته قد نتجت عن ضربة الشمس ، واحتقان فى المخ تولد عن إصابته إبان المشادة مع الفلاحين ، وقدم التقرير الثانى ثلاثة أطباء شرعيين إنجليز شرحوا الجثة بعد دفنها ، هم الدكاترة «نولن» و«وبر» و«هاملتون» ، وقد أقروا رأى

الدكتور «بوستك». وذكروا أن الإصابة لم تكن هى السبب المباشر فى الوفاة، وأن ضربة الشمس وحدها كانت كافية لإحداث الوفاة.

ولإدراكه بأن هذه التقارير الطبية، لصالح المتهمين، إذ هى تجزم بأن سبب الموت هو ضربة الشمس، لا ضربة النبوت، فقد اقتبس «الهلباوى» من شروح العلامة الفرنسى «جارو» لقانون العقوبات قوله بأن «الضرب الذى يؤدى إلى الموت، لا يشترط فيه إلا أن تكون علاقة السببية غير منقطعة، وأن الموت إذا نتج لسبب ما، بعد الضربة الأولى، فالضارب قاتل، حتى لو كانت الضربة وحدها لا تنتج الموت»، واستشهد على ذلك بأن الوالد لو ترك ابنه فى بستان وجاء طائر فقتله، يكون الوالد قاتلا، وأن اللص إذا سطا على قطار فخاف منه الركاب وقذفوا بأنفسهم من القطار وماتوا، يعتبر اللص قاتلا، وعلى ذلك فإن موت «اليوزباشى بول» بسبب ضربة الشمس التى أصابته أثناء عدوه تلك المسافة الطويلة، لا ينفى أن المتهمين هم الذين قتلوه، لأنهم هم الذين ضربوه، وهم الذين ألجئوه إلى الجرى تحت الشمس.

ثم استعرض «الهلباوى» الوقائع المنسوبة إلى الزعماء السبعة، فقال إن الشهود قد أجمعوا على أن زعيم العصابة، هو «حسن محفوظ» وعلى أنه كان متواجدا فى وسط الحادثة.. وأضاف:



امام باب المديرية

إننى كلما أنظر إلى شيخوخته أتأثر ، ولكن تلاحظون حضراتكم أنه رجل وصل إلى سن السبعين ، وكون من ظهره عائلة كبيرة ، ولم تهذبه هذه السن ، فيجب أن تطهر البشرية منه ، لأنه لم يكدر قرية ، بل كدر أمة بأسرها ، بعد أن مضى علينا ٢٥ عاما ونحن مع المحتلين فى إخلاص واستقامة وأمانة ، أساء إلينا ، وإلى كل مصرى ، فاعتبروا صوتى ، صوت كل مصرى ، حكيم عاقل ، يعرف مستقبل أمته .

وقال إن «يوسف حسن سليم» هو الذى قتل «المستر بول» وسرق ما كان مع «المستر بورتر» .

وأن «محمد عبدالنبى» مؤذن القرية - من أرباب السوابق

وسبق الحكم عليه سنتين فى قضية سرقة ! وأن «أحمد السيسى» و«أحمد عبدالعال محفوظ» قد اعتديا على الضباط وضرباهم .

وأن «السيد عيسى سالم» هو الذى تحفظ على الضباط وقادهم إلى الجرن وأشار إلى رقبته مهددا بقلتهم ، وكان يحمل فأسا .

أما «محمد درويش زهران» فهو من أرباب السوابق ، إذ حكم عليه من قبل بالحبس سنة فى قضية قتل ، وأنه معروف لأهالى المديرية بأنه من أهل الشر ، وأن الحملة التى عثرت على السلاح فى منزله ، قد عثرت أيضا على بقية جاموسه مذبوحة ، ثبت أنها مسروقة ، وأن أدوات مما يستخدمها اللصوص فى تحطيم الأقفال وجدت فى منزله .

فى الدقائق الأخيرة من سنوات المجد ، آثر «الهلباوى» أن يبدو أمام الجميع ، رجلا لا يعنيه القانون ، ولاتهمة العدالة ، ويضحى بكل قيمه فى سبيل البقاء على القمة ، لذلك ختم مرافعته ، مفوضا المحكمة بأن تطبق أى قانون تختاره يعطيها رخصة الحكم بالإعدام على هؤلاء المتهمين ، فإذا لم تقتنع بأن الجريمة كانت قتلا متعمدا مع سبق الإصرار والترصد ، ففى استطاعتها ألا تطبق القانون الفرنسى وهو الذى يشترط سبق الإصرار للحكم بالإعدام ، وأن تطبق القانون الإنجليزى الذى لا يشترط هذا الشرط . . وأضاف :

إننى رجل مسلم . . ولنا أن نطلب معاقبة المتهمين طبقا للشريعة الإسلامية ، ففى تبيين الحقائق فى شرح الزيلعى أن القتل العمد يعاقب عليه بالقتل عملا بنص القرآن الشريف «كتب عليكم القصاص فى القتلى» حتى لو كان القتل بقشرة قصب !

وختم «الهلباوى» مرافعته ، قائلا :

نحن أمام محكمة مخصوصة غير مقيدة بالقانون ، لأن المشرع لاحظ أنه توجد بعض حوادث استثنائية ، وأن العقوبة يجب أن تكون على قدر هذه الحوادث ، وكل الشرائع تثبت أننا محقون فى طلبنا ، منها القانون الفرنساوى ، والقانون الإنجليزى ، وهذا -أى القانون الإنجليزى - يقضى بالإعدام دون أن يشترط سبق الإصرار ، فلكم تطبيقه إذا فرض ألا إصرار هناك ، بل يمكنكم تطبيق قانون أى أمة تجدون فيه مصلحة الأمن العام . . والشريعة الإسلامية والقانون الإنجليزى فى هذا الموضوع يستويان ، ولايمكن لأحد أن يعترض لأن البلاد إسلامية .

انتهى كلام «الهلباوى» .

هل كان يظن أن نتيجته ستكون ما كانت ؟ !

صدر الحكم فى اليوم التالى : إعدام أربعة . جلد اثنى عشر ، أشغال شاقة للآخرين .

قتل «الهلباوى» شعبه كله .



بطرس باشا غالى رئيس المحكمة



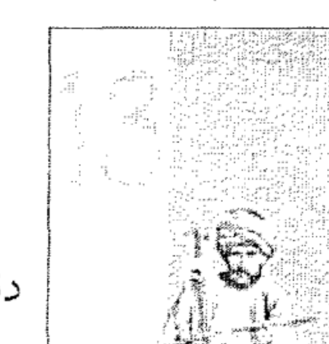
أحمد فتحى زغلول باشا

الفصل الخامس

عدل لابس برانيط

الخميس ٨ يونيه ١٩٠٦

قرية دنشواى



الحضارة الأوروبية تقود أسرى حملة دنشواى من سجن شبين الكوم الذى نقلوا إليه منذ وقعت الحادثة إلى قريتهم لتنفذ فيهم أحكام الإعدام والجلد علنا . . يمر الموكب على القرى الواقعة بينهما . . وكلما مر على قرية ذعر أهلها من النساء والأطفال وولوا هاربين ، أما الرجال فكانوا يقفون على قارعة الطريق ينظرون إلى موكب الأسرى ويتهامسون فى رعب .

عند الظهر وصل الجميع إلى ساحة «دنشواى» .

هنا . . سيتم تنفيذ الحكم ، الطريقة التى اختيرت لتنفيذه ذات دلالة على حضارة الاستعمار ، بين كل مشنوق وآخر يجلد اثنان من المحكوم عليهم بالجلد ، أو بالجلد مع السجن ، بينما جسد المشنوق السابق لا يزال يتأرجح فى حبل المشنقة ، وهو أسلوب لم يجد الكاتب الأيرلندى الشهير «جورج بارناردشو» ما يفسره به ، سوى السخرية من عدل سلطات الاحتلال ، التى أجهدت نفسها بحثا عن «بروجرام» تشغل به المتفرجين على حفل الإعدام ، وتحول بينهم وبين الملل ، خلال نصف الساعة التى كان مفروضا أن يظل فيها جسد المشنوق معلقا ، للتأكد من وفاته ، ولإتاحة وقت كاف لأسرته كى تشاهده فيه وهو يدور حول نفسه ، وقد حلت المحكمة هذه المشكلة ، فقضت على ثمانية من المتهمين بالجلد ، لتتيح لفرقة التنفيذ ملء فراغ البروجرام ، بجلد اثنين بين كل مشنوقين ، وبهذا اكتمل الطابع الاحتفالى والاستعراضى لعدل المحتلين ، الذى حرص على أن يتم التنفيذ فى المكان نفسه الذى وقعت فيه الحادثة ، وأن يبدأ فى الساعة ذاتها التى جرت فيها وقائعها ، وأن تقام المشنقة على بعد ٦٠ مترا من باب منزل «حسن محفوظ» وإلى جوارها المجلدة ، وخيام الحانوتية والمغسلين ، المزودة بالنعوش وأدوات الغسل .

كان لسان «الهلباوى» الطويل هو الحبل الذى شنق به

«زهران» و«محفوظ» و«يوسف سليم» و«السيد عيسى سالم» .
وكان هو الكرباج الطويل ذا الألسنة الثمانية الذى جلد به الآخرون ، تلك صورة لن ينساها الشعب المصرى أبدا .

تجاهل المؤرخون وصف مشاهد التنفيذ ، وما قاله المحكوم عليهم ، لعل نوعا من الكبرياء الوطنى قد حال دون ذلك .

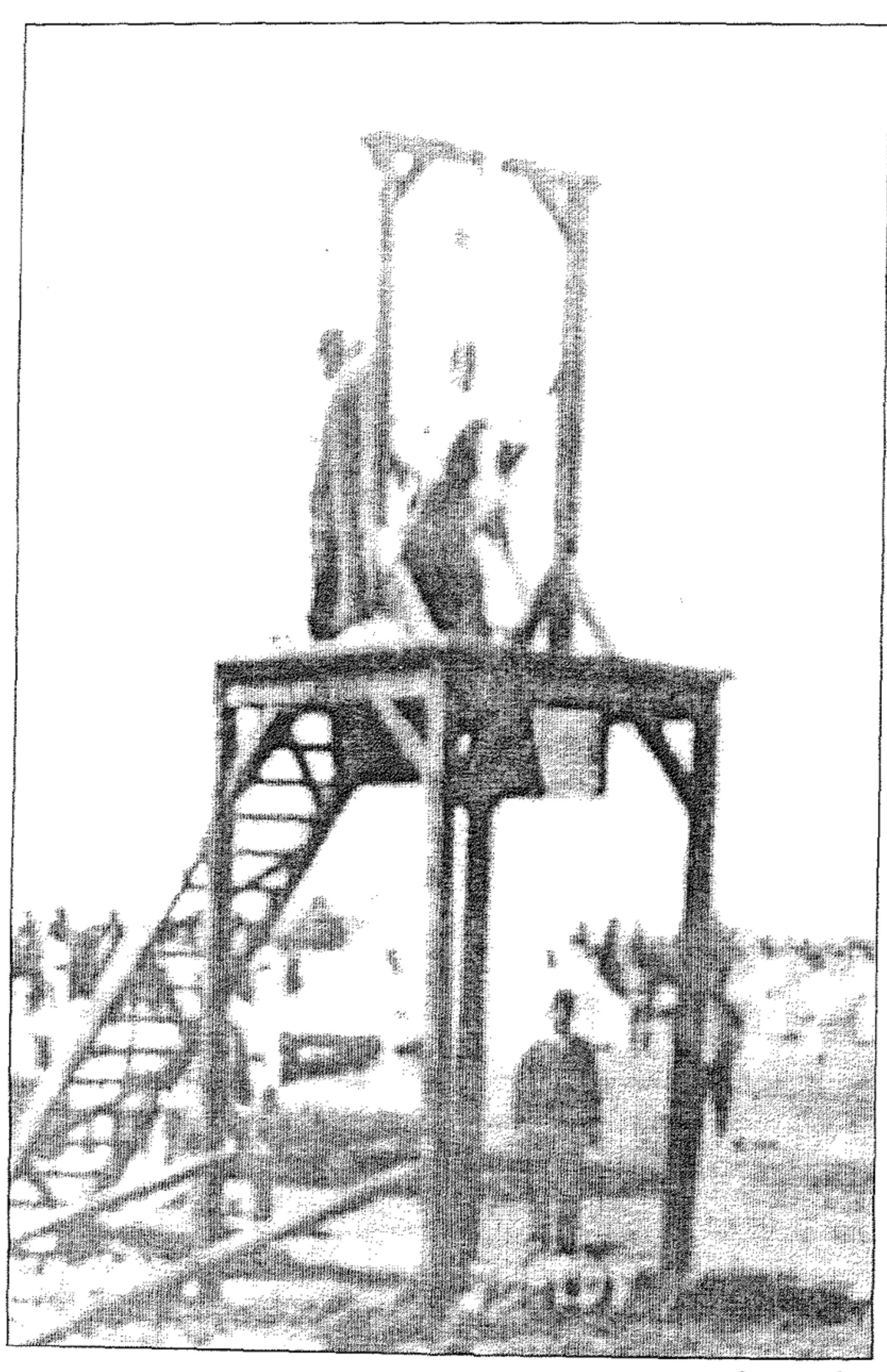
لكن ماذا تنتظر من فلاحين فقراء جهلة فى موقف صعب كهذا؟

وقفت بريطانيا العظمى ضدهم . . وشنقهم لسان «الهلباوى» العظيم!

تقدم المشنوق الأول «حسن محفوظ» :

قالت المؤيد : «كان ينظر إلى قريته وعيناه مغرورقتان بالدموع ، فكأنه كان يودع أولاده وأحفاده الكثيرين ، الوداع الأخير . . نساء القرية فوق أسطح المنازل أقمن المناحات . أخذن يبكين رجالا سيصرن بعدهن أيامى وينظرن إلى صغار سيكونون - بعد آبائهم - يتامى . . فهن فى نار حامية . . وهم فى البؤس خالدون» .

عندما اعتلى «محفوظ» سلم المشنقة استدار إلى القرية . . ودع المزارع ، صاح : «إنا لله وإنا إليه راجعون . . الله يخرب بيتك يا شاذلى . . الله يخرب بيتك يا محمد يا شاذلى» . . دعا



مشانق دنشواى

الرجل على العمدة - الشاهد الرئيس ضده؛ هل نال «الهلباوى» من دعواته شيئا؟ ربما. هوى «محفوظ» العجوز ٦٥ سنة وفى نفس اللحظة وفى صفوف الصحفيين هوى ابنه، الذى كان يشاهد التنفيذ وفى يده ورقة وقلم لكى يسجل طلبات أبيه الأخيرة. وكان الابن قد حاول منذ الصباح المبكر أن يحصل على إذن بالالتقاء بأبيه، ليسجل وصيته الأخيرة، لكن أحدا من «العادلين» لم يسمح له بهذا الطلب المشروع البسيط.

وبينما كان جسد «حسن محفوظ» يتأرجح، بدأت الفقرة الثانية من «البروجرام» أوثقوا «إبراهيم السيسى» إلى المجلدة.. تأوه والسوط ذو الأفرع الثمانية ينهال على ظهره العارى صاح:

- سقت عليكم النبى.. سقت عليكم النبى.. ياهوه.. اشنقونى أحسن.

استمروا يجلدونه وهو مغشى عليه.

«يوسف سليم» المشنوق الثانى.. أصغر المحكوم عليهم بالإعدام. على قمة المشنقة صاح بهم «اللهم انتقم من الظالمين.. اللهم انتقم من الظالمين». عندما هوى متأرجحا «صاحت النساء والأطفال معهن.. صيحة واحدة تفتت الأكباد، وبكت عيون الحاضرين من مندوبى الصحافة مصريين وأجانب». تبكى مصر كلها حزنا وإحساسا مريرا بالعجز.

كـان جسـد «يـوسف» لا يـزال يتـأرجح ، والمجـلـود «الـسيـد العوفى» يسرخ من ألم الجلد ، صاح :

فى عرض الأفندى . . فى عرض الأفندى .

مجلود آخر يتقدم «عزب محفوظ» لم يقل شيئا . تأوه بأعلى صوته مع كل جلدة تصيبه ، ثم أخذ ينبح كالكلب .

تقدم المشنوق الأخير : «محمد درويش زهران إلى المشنقة . . صعد سلمها . . كان نافد الصبر ، استبطأ تنفيذ الحكم . . صاح فى الشناق :

- «شهل يا أخى . . شهل» .

بعد لحظة هوى «زهران» فهوت معه - كما قالت «المؤيد» - قلوب النساء المتجمعات ولطمن الخدود . . وترك معلقا فى الهواء . . تذروه الرياح . . يمينا وشمالا .

ومن سوء حظ واضعى «بروجرام» الاحتفال أن أحد المحكوم عليهم بالجلد ، هو «سيد سليمان خير الله» قد أعفى من تنفيذ العقوبة بسبب إصابته بمرض الصرع وهكذا - كما يقول «برناردشو» عانى المشاهدون من القرويين والضباط ورجال الفرسان البريطانيين من بعض الملل إبان الفترة التى كان فيها جسد «محمد درويش زهران» يتأرجح ويلف حول نفسه ، إذ لم يكن هناك مجلود يتأوه خلال تلك الفترة ، وهو خطأ وقعت فيه المحكمة التى نسيت أن تصدر بعض أحكام الجلد الاحتياطية ، لمواجهة مثل هذه الطوارىء .



يقول الأستاذ «العقاد» :

«كنا أربعة نقرأ وصف التنفيذ فى أسوان فأغمى على واحد منا . . ولم نستطع إتمام القراءة إلا بصوت متهدج تخنقه العبرات» .

أجل . . وإن ذلك ليحدث حتى اليوم وبعد كل تلك السنوات . . كان لا بد أن يدفع كل من اشترك فى هذه الجريمة الثمن . . أيا كان . . كانوا أربعة : «اللورد كرومر» ممثل الاحتلال ، و«بطرس غالى» الذى رأس المحكمة ، و«أحمد فتحى زغلول» ، وكان عضوا بها و«إبراهيم الهلباوى» .

تكفل «مصطفى كامل» بالأول أثار عليه العالم كله ، فضح الحضارة الإنجليزية وأثار اشمئزاز البشرية منها حتى اضطرت الحكومة البريطانية إلى نقله من مصر بعد أن ظل فى منصبه ربع قرن مكن خلاله للاحتلال وثبت أقدامه فى الأرض المصرية .

أما «أحمد فتحى زغلول» الذى كتب حيثيات الحكم بخطه - فإن شيئا لم يغفر له ما فعله يوم دنشواى لم يغفر له أنه شقيق «سعد زغلول» . حتى أن ذكراه كانت تمر - بعد ذلك - و«سعد» زعيم الأمة المحبوب فلا يجسر أحد على الإشارة إليها أو يدعو للاحتفال بها .

حدث فى العام التالى للمأساة مباشرة ١٩٠٧ أن رقى إلى منصب «وكيل وزارة الحقانية» وأقام له بعض الموظفين حفلة تكريم فى فندق شبرد وطالبوا أمير الشعراء «أحمد شوقى» بالاشتراك فى الحفل بقصيدة فوعدهم بإرسالها لتلاوتها - وكان لا يتلو شعره بنفسه - وفى الموعد المحدد وصل رسول «شوقى بمظروف إلى فندق شبرد» وفتحته لجنة الاحتفال فوجدت به أبياتا تقول :

«إذا ما جمعتم أمركم وهممتمو

بتقديم شىء، للوكيل ثمين

خذوا حبل مشنوق بغير جريرة

وسروال مجلود، وقيد سجين

ولا تعرضوا شعرى عليه فحسبه

من الشعر حكم خطه بيمين

ولاتقرءوه فى «شبرد» بل اقرءوا

على ملأ فى دنشواى حزين»

وكانت لطمة . .

وأنقذ «أحمد فتحى زغلول» نفسه فغادر الدنيا بعدها بسنوات قليلة. إذ مات فى عام ١٩١٤ وهو وكيل لوزارة العدل! وهو نفسه ما أجبر عليه «بطرس غالى» رئيس المحكمة.

وظل «الهلباوى» الوحيد من بين المصريين الذين شاركوا فى المأساة، الذى لم يرحمه الموت، فعاش بعدها أكثر من ثلاثين عاما، يحمل لعنتها على كتفه كمن يحمل صليبه، وطورد بها كيهودى تائه ومعذب ومحكوم عليه باللعنة الأبدية.. ألا يموت وألا تموت خطيئته فى ذاكرة الناس.

سقط الرجل الذى صعد بعرقه إلى قمة المجد، إلى الدرجة التى جعلت رجل الشارع العادى - الذى تغنى به قبل ذلك - يحتقره، ويهون من شأنه، فعندما عين «حسين رشدى باشا» وزيرا للأوقاف بعد الحادث بقليل، أراد أن يذهب للقاء «الهلباوى» فى بيته لأمر يتعلق بشئون الوزارة، فلما أمر سائق عربته بالذهاب إلى ذلك البيت.. صاح السائق:

- هى وصلت يا باشا إنك تروح بيت «هلباوى»؟!.. أنا ماروحش ولو قطعت راسى!

ولأن المصريين قد اشتهروا بالتسامح وضعف الذاكرة، حتى اتهموا بالغفلة، فإن



أحمد فتحى زغلول باشا كتب حيثيات الحكم بيمينه

قسوتهم فى التعامل مع خطيئة «الهلباوى» تلفت النظر، إذ هم لم يعاملوا شريكيه فى الخطيئة، بالدرجة ذاتها من القسوة، وكان منطقهم فى ذلك بسيطاً، وذا دلالة على «عدل الشعب»، الذى يعرف كيف يلتمس الظروف المخففة، ولا يضن بها على من يستحقها، فقد كان «بطرس غالى» رئيسا للمحكمة بحكم منصبه كوزير للحقانية، وكان «أحمد فتحى زغلول» عضوا بها بحكم منصبه كرئيس لمحكمة مصر الابتدائية، أما «الهلباوى» فكان محاميا حرا، يستطيع أن يرفض، ويملك أن يختار، أما وقد اختار أن يقف ضد شعبه، فلا رحمة ولا شفقة، ولا «ظروف مخففة»!

ولم يكن «الهلباوى» بالرجل الذى يقبل الهزيمة، أو يرضى بأن يصدر حكم ضده ولا يستأنفه، لذلك لم يتوار أو ينسحب، ولم يكف عن محاولة البحث عن ظروف مخففة قد تدفع الرأى العام إلى معاملته بالرأفة!

وقد حاول فى مذكراته - التى أملاها عام ١٩٢٩ ولم تنشر إلا عزمه على الدفاع عن المتهمين، وكسله عن ذلك بسبب شدة القيظ.. وقال: إن الحكم ما كاد يتلى حتى شعر الناس بالرهبة والفزع وأنه كان أكثرهم تأثرا من هول تلك الساعة، وحين دخل إلى غرفة المداولة وجد علامات التأثر بادية على وجوه القضاة

الإنجليز الثلاثة ، وسأله «بطرس باشا» رئيس المحكمة - عن رأيه في الحكم . فقال له : «إن مثلى مثل الوالدة التى يصاب ابن عزيز عليها بداء في ساقه . ويرى الأطباء أنه لا سبيل إلى علاجها . وأنه يجب بترها ، فلا يسع الوالدة إلا أن تقابل ذلك القرار بالصياح والعويل» . . محاولا أن يلتمس ظرفا مخففا في الادعاء بأنه كان مضطرا لكى يفعل ما فعل ، لحماية الأمة كلها من غضب المحتل وانتقامه ! !

ولأنه كان يتصف بتلك القدرة المذهلة التى يتصف بها معظم صناع التاريخ وهى روايته على غير الطريقة التى وقع بها ، فقد حرص فى مذكراته على أن يتنصل من التحقيقات التى أسفرت عن إحالة القضية إلى المحكمة المخصوصة بقرار اتهام يطلب إعدام ٥١ متهما . . مؤكدا أن الذى قام بتلك التحقيقات هو محمد إبراهيم بك رئيس نيابة شبين الكوم ومدير المنوفية «محمد باشا شكرى» وأن الذى صاغ قرار الإحالة هو «مانسفيلد باشا» حكمدار بوليس القاهرة وأنه لم يكن يملك قانونا كوكيل نيابة مترافع تعديل الطلبات الواردة فى قرار الإحالة ، ومع ذلك فقد نجح فى إقناع رجال الحكومة على أن يخرج فى مرافعته ١٥ من هؤلاء المتهمين من طلب عقوبة الإعدام .

ولم يكتف «الهلباوى» بذلك بل حاول فى مذكراته أن يلخص

مرافعته على نحو يغير مضمونها إلى عكسه مؤكدا أنه سعى لكى ينفى فيها كل ظن بأن الحادثة مدبرة، ولكى يؤكد أنها بنت وقتها وأن الذى أزكاها وأوصلها إلى ما وصلت إليه هو اشتعال النار مصادفة فى أحد أجران القمح فاعتقد الفلاحون خطأ أن مصدرها هو بنادق الضباط الذين كانوا يصيدون . . متجاهلا المعركة الباسلة التى خاضها ليثبت ركن «سبق الإصرار والترصد» على الفلاحين، ويبرهن على أن خرطوش الصيد لا يؤدى لإحراق الجرن وأن الفلاحين اصطنعوا الحريق ليبرروا ما كانوا قد رتبوا له من قبل للاعتداء على الضباط الذين كانوا يعرفون موعد وصولهم ويترصدون لهم وفى نيتهم الاعتداء عليهم.

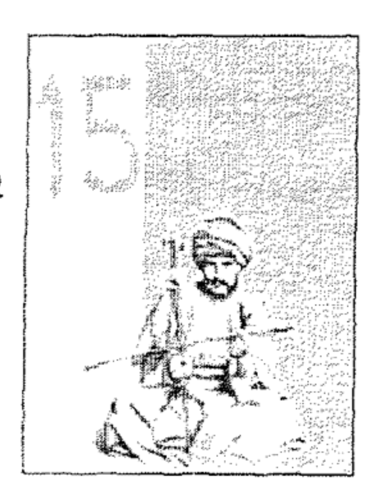
ولم يفهم «الهلباوى» المبرر الذى دفع الناس للتمييز بينه وبين شريكيه فى الجريمة من المصريين - وهما رئيس المحكمة بطرس غالى باشا وعضو المحكمة «أحمد فتحى زغلول» - فى الازدراء . . ولم يقتنع بالمنطق الذى يقول: بأنه كان على العكس فهما - حرا ويستطيع أن يرفض إذا كان يعتقد أن خطأهما أفدح إذ هما اللذان شاركا فى إصدار الأحكام القاسية بالشنق والجلد، وهو يقول: أنه بعد عودته من إجازة صيف ١٩٠٦ التى أمضاها فى أوروبا كالعادة شارك فى اجتماع مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية الذى كان يضم كذلك فى عضويته «أحمد

فتحى زغلول» فضلا عن آخرين بينهم سعد زغلول وحسن عاصم ود. درويش سيد أحمد.. لاحظ أن الجميع يتعاملون معه ومع زميله بجفاء وانصرفوا - بعد الجلسة - كل اثنين معا وتركوه وحده مع فتحى الذى دعاه للخروج معه فرفض وقال له: إنى أتهمك كما يتهمك الآخرون.. أما أنا فلم أود إلا واجبا على لا أنكره ولا أخجل من تسجيله على.

وفى محاولته لإشراك آخرين معه فى الجريمة التى ارتكبها ذنبهم أكثر من ذنبه أضاف إلى القاضيين المصريين فى المحكمة المحامين المصريين الثلاثة الذين دافعوا عن المتهمين.

فقال فى مذكراته إن «وطنيته» دفعته لمخالفة واجبات وظيفته فاستدعاهم إلى مقر إقامته فى شبين الكوم قبل أن يلقى مرافعته وأخطرهم بالنقاط الأساسية التى سترد فيها ليستعدوا لتفنيدها، ومع ذلك فإن مرافعاتهم عن ٥٢ متهما لم تستغرق سوى ساعة وربع الساعة.

وبشكل غير خاف أشار الهلباوى فى مذكراته إلى أن بعض الصحف نشرت عقب الحكم أنه صدر بالأغلبية فى محاولة للإشارة إلى أن فتحى زغلول كان من المعارضين لأحكام الإعدام والجلد ولكن دار المعتمد البريطانى أصدرت بيانا رسميا يصرح بأن الحكم صدر بالإجماع فقطعت «جهيزة كل خطيب».



وفى سياق سعيه لكى يتوازن نفسيا لم يجد «الهلباوى» تفسيرا لحالة الاحتقار التى طاردته فى كل مكان ومن كل طبقات المصريين إلا بالزعم بأنها صناعة إعلامية تحركها أحقاد شخصية وبوضع فأس المسئولية عنها فى عنق «الشيخ عبدالعزيز جاويش» رئيس تحرير جريدة «اللواء» التى كان يصدرها الزعيم الوطنى «مصطفى كامل باشا»، ولم يجد أى مبرر للجريدة التى كانت لسان حال الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال لكى تهاجمه إلا مجرد رغبة رئيس تحريرها فى الانتقام منه لأنه كان - قبل الحادث بعام - موكلا عن الكونت زيزينيا - أحد كبار تجار الإسكندرية - فى قضية أقامها ضد أشقاء الشيخ جاويش بسبب نزاع بينهم وبين الكونت حول قطعة أرض انتهت إلى مشاجرة بينهما، وأن المحكمة - بعد مرافعته - حكمت بعقوبة على أخوة الشيخ، فغضب عليه وظل ينتظر فرصة لينتقم منه إلى أن جاءت مرافعته فى قضية دنشواى فانتهزها فرصة لكى يصفى حسابات «قضية زيزينيا» و«قضية الوطنية - كما أضاف - ما أوسع معناها. . والخيانة فى الوطنية ما أسهل التصديق بالتهمة فيها».

وفى تدليله على ذلك أشار إلى أن «اللواء» ورئيس تحريرها

لم يهاجما القاضيين المصريين اللذين حكما بالإعدام وبالجلد وهو غير صحيح ، ثم عاد ليكرر النغمة الرئيسية التى كان يبرر بها فعلته ، فقال «ما أتعس حظ المحامى . . وما أشقاه! . . يعرض نفسه لعواء كل شخص يدافع ضده لمصلحة موكله . . فإذا كسب قضية موكله . . أمسى عدوا لخصمه دون أن ينال صداقة موكله» .

ولكن أحدا لم يقتنع بهذا المنطق ، حتى هؤلاء الذين كانوا يقدرون كثيرا من فضائل «الهلباوى» ، ومزاياه ، ومنهم الدكتور «محمد حسين هيكل باشا» الذى يقول فى مذكراته ، إن «الهلباوى» فكر فى عام ١٩١٣ ، أن يرشح نفسه لعضوية «الجمعية التشريعية» وأنه استشاره فى ذلك قائلا له إنه يجد فى هذا الترشيح فرصة لكى يدافع عن موقفه فى «قضية دنشواى» استنادا إلى أنه لم يكن إلا محاميا طلب إليه أن يترافع فى قضية فترافع فيها ، شأنه فى ذلك كشأنه فى أى قضية يقف فيها إلى جانب المدعى بالحق المدنى ، وأنه ليس من حق المحامى أن يتنحى عن أداء واجبه ، وليس من حقه - لأى اعتبار من الاعتبارات أن يقصر فيه - وأضاف أنه فى دفاعه قد قسا على المتهمين لأن موقفه - كمدع عمومى - كان يقتضى هذه القسوة ، لكنه فعل ذلك لينجى مصر من آثار لم يكن يعلمها إلا الله .

ومع أن الرجل كان لبقا فى شرح موقفه، إلا أن «الدكتور هيكل باشا» رد عليه قائلا :

- أن قضية «دنشواى» لم تكن قضية عادية يدافع «هلباوى بك» عن موقفه فيها بأنه أدى واجب المحامى، بل كانت قضية بين مصر وإنجلترا، وقد وقفت سعادتك فيها فى صف إنجلترا، فمن الخير أن تترك الزمن يسدل على موقفك هذا ستار النسيان، وما قمت به فى خدمة وطنك قبل هذه القضية وبعدها، خير ما يعاون على تكثيف هذا الستار.

وصمت «الهلباوى» ولم يرد.. ولم يرشح نفسه!

لكن معاصرى «الهلباوى» يجمعون على أنه ترافع ضد شهداء دنشواى إرضاء للاحتلال، وطمعا فى منصب قضائى، وكان صديقه اللدود «سعد زغلول» قد ترقى فى مناصب القضاء بسرعة. معتمدا على كفاءته، وعلاقته بالأميرة «نازلى فاضل» ومصاهرته لرئيس الوزراء «مصطفى


مصطفى فهمى باشا ناظر النظار

فهمى». ومع أن «الهلباوى» كان يكسب كثيرا من المحاماة، فقد كان لمناصب القضاء، آنذاك، إغراؤها فى بلد تعبد المناصب.

وإلى هذه الرغبة أشار «حافظ إبراهيم» فى قصيدته عن «دنشواى» التى قال فيها مخاطبا «الهلباوى»:

«أيها المدعى العمومى مهلا
بعض هذا فقد بلغت المرادا
قد ضمنا لك القضاء بمصر
وضمنا لنجلك الإسعاد
فإذا ما جلست للحكم فاذكر
عهد مصر، فقد شفيت الفؤادا».

فى السنوات الثلاث التالية على حادث «دنشواى» كسدت أحوال «الهلباوى» وانفض المتقاضون عن مكتبه، فأغلقه، وسافر إلى مزارعه بالبحيرة يعتنى بها، ويدفن إحساسه المر بالهوان، وعرض عليه منصب القضاء فتردد فى الموافقة، إذ لا شك أن قبوله له كان سيؤكد التهمة التى ألصقت به.. ولن تسكت الصحافة عنه.

فى ٢٨ يونيه ١٩٠٩ كتب «عبدالعزيز جاويش» على صفحات «اللواء» جريدة «الحزب الوطنى» التى كان يرأس تحريرها مقالا تحت عنوان: «فى ذكرى دنشواى» ذكر فيه الجميع بمرور ثلاث سنوات على تنفيذ الحكم بالإعدام والجلد.

قال فيه: «سلام على أولئك الذين وقف «هلباوى بك» فثار فيهم ثوران الجبارين، ثم ثنى على رقابهم فقضمها، وعلى أجسامهم فمزقها. وعلى دمائهم فأرسلها تجرى فى الأرض، تلعن الظالمين وتتوعد الآثمين».. واتهمه علنا بالعمالة للاحتلال وإلا ما قدم أهالى «دنشواى» «قرابين إلى هيكل الاحتلال، الذى هو معبد الخائنين وقرة أعين المارقين».

الشيخ عبد العزيز جاويش اطلق على الهلباوى لقب «جلاد دنشواى» فلم يقاضه ولم يتهمه بالقذف فى حقه

قدمهم إلى الهيكل ببراهين «يعلم أن حظها من الصحة كحظه من الوطنية، وقربها من الحق كقرب موقفه من العواطف البشرية» لكنها «أموال استهوته.. ومناصب استغوته، وعظمة للاحتلال استرغبته» فأنطقه هذا كله بما أنطقه «لرغبة فى الألقاب والمناصب وعوز النفس إلى الشعور بالواجب».

ووضع الشيخ «جاويش» النقط على الحروف، فأكد أن

«الهلباوى» قال ما قال فى المحكمة لتروى عنه كلماته، فيكرم الإنجليز وفادته ويجيبوا مطالبه، ويأخذوا بيده إذا ما رغب إليهم فى بعض وظائف الإدارة أو الاستشارة.

ووصف الشيخ ما فعله «الهلباوى» وزميلاه «بطرس غالى» و«فتحى زغلول» بأنه «طمس لمعالم العدل وإقامة لمنارات الجور»، وقال إن جزاءهم كان «أن أصبحوا يشق وجودهم على الأرض، ورؤيتهم على الأبصار، وصوتهم على المسامع، وذكرهم على الألسن، وذكراهم على الصدور.. وهل هذا إلا قصاص عجله الله لهم فى الدنيا ليرى الناس عاقبة العدوان ومحاربة الأوطان فى سبيل الشيطان؟».

وختم الشيخ «عبدالعزيز جاويش» مقاله، مترحما على شهداء «دنشواى» «أولئك الذين بكتهم الأرض والسماء، وروع لظلمهم العالم، وانخلع لمصابهم قلب الإنسان، فى كل مكان» داعيا الأمة أن تذكر «اليوم الذى أيقظها من سباتها، وملأ قلوبها بالعظة والعبرة، ونفوسها بالحمية والغيرة، هذا اليوم الذى كشف أسرار المنافقين، وفضح كيد الخائنين وأظهر حقائق المارقين. هذا اليوم الذى أنبأ العالم بما يفعل الاحتلال فى هذه البلاد من المفاسد والمظالم».

والغريب أن النيابة العمومية، قدمت الشيخ «عبدالعزيز

جاويش» إلى المحاكمة بتهمة القذف فى حق كل من «بطرس غالى» وكان أيامها رئيسا للوزراء و«أحمد فتحى زغلول»، عضو المحكمة. . و«محمد بك يوسف» أحد المحامين الأربعة الذين دافعوا عن المتهمين، ونسب إليهم الشيخ «جاويش» تقاعسهم عن واجبهم فى الدفاع. . بينما لم يتحرك «الهلباوى» ولم يبلغ ضد «الشيخ جاويش»، ولم يعتبر ما كتبه قذفا فى حقه، ولم يتدخل فى القضية كمدع بالحق المدنى.

وتحين الفرصة «للهلباوى» فى عام ١٩١٠ لطلب الغفران، وللتكفير عن الذنب ففى ٢٠ فبراير من ذلك العام أطلق صيدلى شاب اسمه «إبراهيم الوردانى» الرصاص على «بطرس باشا غالى» الرئيس السابق للمحكمة التى أصدرت أحكام «دنشواى»، وكان قد أصبح آنذاك رئيسا لمجلس النظار.

وكانت تلك أول جريمة اغتيال سياسى فى تاريخ مصر الحديث، وأسبابها بسيطة: أن «بطرس باشا» فى رأى «الوردانى» عميل للاحتلال، كان عميلا لهم يوم أصدر أحكام دنشواى، وكان عميلا يوم ضيق الخناق على الوطنيين، وأعاد فى عام ١٩٠٩ العمل بالقانون القديم للمطبوعات، الذى يزهق أنفاس الصحف، ويصادر حرية الصحافة، وكان كذلك يوم فكر فى مد امتياز القناة، ويوم وقع اتفاقيتى السودان الشهيرتين.

وصل الخبر إلى «الهلباوى» فى عزبته التى كان يعتكف فيها منذ حادث «دنشواى» . . وكان الفلاحون يتغنون بالشاب العصبى الفوضوى الذى قتل رئيس النظار فى موال جميل مطلعه : «ياميت صباح الفل على الوردانى» ، ويصله الغناء فيفكر ويفكر . . وينتهى به التفكير إلى أن يقرر العودة للمحاماة والتطوع للدفاع عن «الوردانى» .

هل خاف أن يكون مصيره كمصير «بطرس غالى» ؟

ربما . . لكنها على أى الأحوال كانت محاولة تكفير . .

فى المحكمة صال «الهلباوى» وجال . . عاد فارس المحاكم القديم . . ليختار ذلك الركن الذى كان مجال امتيازه وتفوقه «ركن الظروف المخففة» . . ها هو «أعظم طلاب المرحمة» يعود من جديد . ليقول بجسارة للقاضى «إن الجريمة سياسية وطنية ومشرفة ، دفعت المتهم إلى ارتكابها دوافع سامية» .

بل إنه وهو الممثل البارع يتنكر أمام المحكمة لكل شىء ، ويختلط الأمر فلا يعرف أحد هل فعل ذلك فى سبيل موكله أم دفاعا عن نفسه . . لقد قتل «الوردانى» بطرس غالى لأنه رأس محكمة دنشواى ، فماذا يقول «جلاد دنشواى» عن دنشواى بعد أربع سنوات منها؟

قال إن دنشواى «إحدى الفواجع الكبرى التى رزئت بها

مصر» وإن محكمتها كانت «بلا قانون بلا نصوص، تصور ما تراه مناسبا من العقوبات» وإن إنشاءها كان «مخالفة صريحة للعدالة البشرية».

وقال إن المصريين «كرهوا جميعا هذه المحكمة، واحتقروا كل من شارك فيها، وهو من بينهم، كقاض أو كمدع عمومى، ولو كان أكثر الناس إخلاصا ووطنية، لأنه يعرض سمعته للشبهات والريب، إلى أن يتضح للناس من بعد أنه كان يهدف إلى غرض نبيل لا عيب فيه».

ثم عرض لموقفه فقال: «لسنا هنا فى مقام التوجع ولا الدفاع عن أنفسنا، ومع ذلك فإننا نستطيع أن نؤكد أن الشعب احتقرنا، كما احتقر المجنى عليه، دون أن يقدر مواطنونا الظروف التى تصرفنا فيها تصرفاتنا.. إننا جئنا هنا للدفاع عن «الوردانى» ومن أجل هذا وجب علينا أن نتنكر لذواتنا.. وأن نغفر كل ما وجه إلينا مواطنونا.. اللهم إنا نستغفر مواطنينا عما وقعنا فيه من أخطاء».


ملامح العذاب على وجه جلاد دنشواى فى شيخوخته

ولكن الشعب رغم هذا لا يغفر . . ويترصد الهلباوى كل القضايا الوطنية ليدافع عن المتهمين . . كأنما يقول إننى وطنى ، إن لسانى لم يشنق «محفوظ» أو «زهران» ولم يجلد الآخرين . لكن أحدا لا يصدقه أبدا . فى عام ١٩١٢ تطوع للدفاع عن المتهمين ، فى قضية مؤامرة شبرا التى اتهم فيها عدد من شباب «الحزب الوطنى» بالتخطيط لاغتيال المعتمد البريطانى «اللورد كتشنر» . . ودافع بعد ذلك عن «شفيق منصور» فى قضية «قتل السردار» عام ١٩٢٤ وتقدم دائما للدفاع فى كل قضايا الرأى .

دافع عن خصومه السياسيين ، وعن أصدقائه وملأ مرافعاته بالهجوم على الاحتلال والزراية به . . لكن أحدا لم يصدقه . وعلى الرغم من تفانيه من جديد فى عمله كمحام ، واتساع أعماله وصعود نجمه ، فقد ظل يحلم دائما بغفران الشعب .

لكن الشعب وقف للزمن بالمرصاد ، ومنعه من أن يسدل الستار على المأساة !

ولعل المصريين بكل طيبتهم ، قد تجاوزوا القصد فى عقابهم للهلباوى ورفضهم لكل محاولات التوبة وطلبات الغفران التى تطوع بها أو قدمها ، وتلبستهم حالة «سادية» لتعذيبه وتجريحه طوال عمره ، وابتكار أساليب نادرة فى هذا .

حدث فى مايو ١٩٠٨ أن عقد اجتماع بدار «الجريدة» -

صحيفة حزب الأمة - للمناقشة فى بعض المسائل السياسية، ودعى إليه العموم، واكتظت دار الجريدة بمئات من المستمعين بينهم كثير من الطلبة والشباب، وفى مقدمتهم طلاب «مدرسة الحقوق» الذين كانوا يرتدون سترات لم يتنبه أحد إلى أنها كانت منتفخة أكثر مما يتطلبه الأمر عادة. وبدا كأن كل شىء يسير فى مجراه الطبيعى، كان «لطفى السيد» رئيس تحرير الجريدة يخطب، بينما جلس إلى جواره «إبراهيم الهلباوى»، الذى كان من أصدقاء حزب الأمة.

فوجئ المجتمعون بحمامات بيضاء تطير فى صالة الاجتماع، وثمرات من «الطماطم» و«البيض» تنطلق فى وجه «الهلباوى» وهتاف كالرعد يملأ المكان..

- يسقط جلاد دنشواى!

ولم تكن الحمامات الطائرة سوى مجرد رمز على أبراج الحمام الشهيرة فى «دنشواى»!

وعلى الرغم من كل هذا لم يكف «الهلباوى» عن محاولة الحصول على الغفران..

فعندما قامت ثورة ١٩١٩ انضم فترة إلى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة. لكنه سرعان ما انشق مع المنشقين الذين خرجوا على الوفد، وكونوا «حزب الأحرار الدستوريين».. وهكذا عاد إلى

صفوف الأقلية المكروهة من الشعب . . وظن أنه يستطيع الآن أن يحصل على الغفران ، فرشح نفسه - عام ١٩٢٣ - لمجلس النواب .

يقول الأستاذ يحيى حقى :

حضرته - «الهلباوى» يخطب فى سرادق ضخم ، ازدحم فيه أنصار الحزب المتحمسون ، يكفرون بـ«سعد زغلول» ، ويؤيدون «عبدالعزيز فهمى» رئيس حزبهم .

وأفاض «الهلباوى» فى الحديث فى الوطنية الحقة ، مشيدا بجهاد «الأحرار الدستوريين» من أجل تخليص حقوق البلاد من يد المحتلين ، وقوطع خطابه بالهتاف والتصفيق . . وامتلأ الرجل ثقة وزهوا وظن أن الدنيا قد صالحته ، ولكنه لم يكد يفرغ من خطابه ، حتى ارتفع صوت فى آخر السرادق يهتف :

- ليسقط جلاد دنشواى .

«كنا واثقين أنها دسيسة بعث بها «حزب الوفد» لإفساد الحفل ، بدليل أن المبعوث اتخذ مكانه بجانب الباب ليسهل عليه الهرب ، ومع ذلك فكأنى بالحاضرين ، وقد مستهم الكهرباء فجأة ، وإذا بهم كلهم - وهم أنصار «الهلباوى» وأعوانه ومشايعو حزبه - يقفون وقفة رجل واحد ، ويهتفون بصوت واحد يجلجل كالرعد .

- ليسقط جلاد دنشواى .

إنه كان صوت مصر . . ينطلق من حلوقهم على الرغم من إرادتهم . . ويسقط «الهلباوى» فى كل انتخابات يدخلها ، ولا يحصل حتى على عشر الأصوات ، وهى النسبة التى كان لا بد من حصوله عليها وإلا ضاع عليه التأمين . . طيب أنت أيها الشعب ، لكنك قاس كذلك .

وتمضى السنوات . .

تموت زوجته ، فيتزوج غيرها ، وتموت الثانية ، فيتزوج ثالثة ، دائما تركيات شابات ، وهو العجوز الذى زاد على السبعين . .

يفلس تماما فى عام ١٩٣٠ ويحجز على أراضيه وأملاكه ، ولايجد منزلا يسكنه ، وتترقرق الدموع فى عينه فى المحكمة ، وهو يترافع عن نفسه فى قضية ملكيته لمنزله ، ويقول :

- جئت بنفسى إلى المحكمة لأننى أعترف أننى إذا انهزمت فى كل مكان ، فإننى أنتصر دائما فى المحكمة ، وإذا لم تبق لى دار ، فإننى باق فى دار العدالة لأننى ساهمت فيها أكثر من أى إنسان .

ويبنى نفسه من جديد . . يقع ويقوم . . ويقوم ليقع !

ولايكف طوال هذا العمر عن طلب الغفران من الشعب .

والشعب يرفض .

كان واحدا من مفكرى الليبرالية المصرية الأنقياء ، دافع مبكرا



عن حرية المرأة وحرية العقيدة ، وكانت له جولات فى لجنة الدستور ، لكن ذلك كله اندثر من خطيئته التى لا تغفر .

فى عام ١٩٤٠ - وهو فى الثالثة والثمانين - مات . .

وخلف جنازته . . كان الرجال يتذكرون أبياتا من قصيدة «حافظ إبراهيم» التى يقول فيها :

«لاجرى النيل فى نواحيك يا مصر
ولا جادك الحيا حيث جادا
أنت أنبت ذلك النبت يا مصر
افضحى عليك شوكا قتادا
إيه يا مدرة القضاء . . ويا من
ساد فى غفلة من الزمان وشادا
أنت جلادنا فلا تنس أنا
قد لبسنا على يديك الحدادا» .

ويهيل النسيان التراب على كل شىء . .

إن الذكرى الوحيدة الباقية للهلباوى - كما يرصد الأستاذ يحيى حقى - تسمعها من كمسارى الأتوبيس فى خط «المنيل»

بمدينة القاهرة وهو يعدد المحطات فيقول :

- محطة الجراج . . محطة الهلباوى

ذلك أن الشعب طيب ورحيم .

لكنه ليس مغفلا ولا ساذجا . . ولا قادرا على نسيان الجراح الكبيرة .



إبراهيم الهلباوى أثناء المرافعة بريشة سانتيس

المحتوى

صدر مؤخراً فى سلسلة
حكاية مصر

1- حكاية ثورة ١٩١٩ .... عماد أبو غازى

2- حكايـة سيدة مصر القديمة .... د. منال القاضى

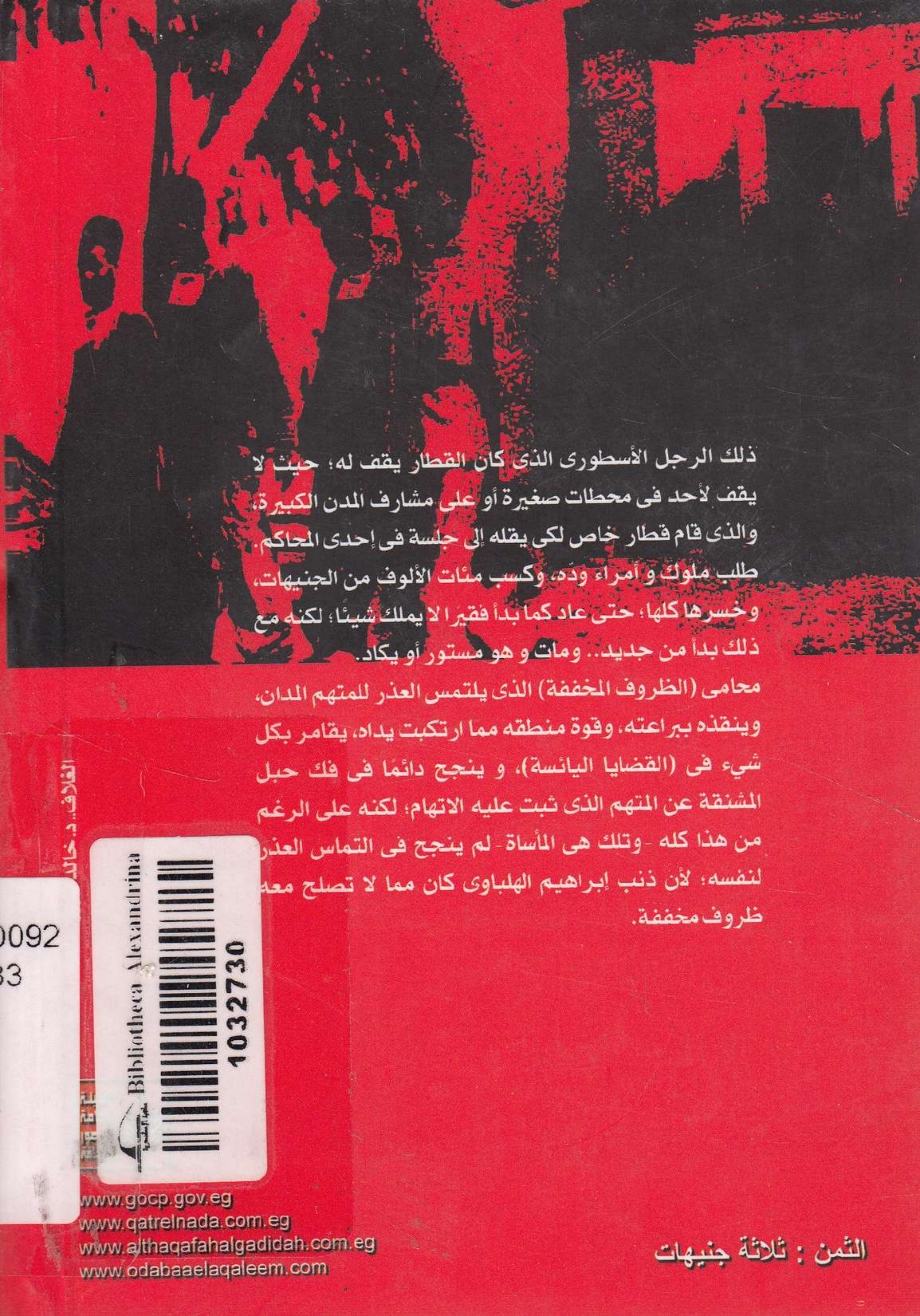
3- حكاية قناة السويس .... إيمان عامر

4- حكاية كوبرى عباس .... سيد محمود حسن



زهرة العمر بقلم : محمد خطاب

نزيف الجسد لا يعادل آلام القلب حين يبتلي بالمحبة و الحرمان
ممن أحب .. ثقوب الجسد قد تلتئم، لكن الروح تلتف حول القلب
المكلوم محاولة رتق جراحه .. بالأمس تجددت الجراح حين رأيتها
صدفة في الشارع .. نفس الابتسامة .. نفس لمعة العينين .. كأن
الزمان توقف عندها لم يتقدم العمر بها مثلي ولم يعرف الشيب
طريقه لشعرها .. نضارتها تأسر قلبي .. و عذوبة نطق اسمي يحلق بى
بين النجوم .أتعجب من ثواني تعادل عمري كله .. دموعي تترقرق
بين أجفاني .. وزفرات محب تحرق ما تبقي من جسد ناله
التعب .. أتوكأ علي ذكريات نثرتها في وجداني ، و أحاديث عطرت
كوني برقتها ، اختفت بين الجمع فعاد جسدي يثقل كاهلي و حركتي
مثل الأطفال محصورة بين مجهول لم أختره و ماضي لم أنله.



ذلك الرجل الأسطورى الذى كان القطار يقف له؛ حيث لا يقف لأحد فى محطات صغيرة أو على مشارف المدن الكبيرة، والذى قام قطار خاص لكى يقله إلى جلسة فى إحدى المحاكم. طلب ملوك و أمراء وده، وكسب مئات الألوف من الجنيهات، وخسرها كلها؛ حتى عاد كما بدأ فقيرا لا يملك شيئا؛ لكنه مع ذلك بدأ من جديد.. ومات و هو مستور أو يكاد.

محامى (الظروف المخففة) الذى يلتمس العذر للمتهم المدان، وينقذه ببراعته، وقوة منطقه مما ارتكبت يداه، يقامر بكل شيء فى (القضايا اليائسة)، و ينجح دائمًا فى فك حبل المشنقة عن المتهم الذى ثبت عليه الاتهام؛ لكنه على الرغم من هذا كله - وتلك هى المأساة - لم ينجح فى التماس العذر لنفسه؛ لأن ذنب إبراهيم الهلباوى كان مما لا تصلح معه ظروف مخففة.

www.gocp.gov.eg
www.qatrelnada.com.eg
www.althaqafahalgadidah.com.eg
www.odabaaelaqaleem.com

الثمن : ثلاثة جنيهات